

التجارة العراقية ١٩٢١-١٩٥٨
دراسة تاريخية

Iraqi Trade ١٩٢١-١٩٥٨
Historical Study

Nadia Jassim Kadhim Al-Shammari
Babylon Centre for cultural,
historical Studies

م. م نادية جاسم كاظم الشمري
مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

Email البريد الالكتروني : m.nadia@uobabylon.edu.iq

Keywords: Humanities , Modern History.

الكلمات الدلالية : دراسات إنسانية، تاريخ حديث .

How To Cite This Article

Al-Shammari ،Nadia Jassim Kadhim, Iraqi Trade ١٩٢١-١٩٥٨ (Historical Study)
Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year
:٢٠١٦, Volume: ٦, Issue: ٢.

كيفية اقتباس البحث

الشمري ،نادية جاسم كاظم، التجارة العراقية ١٩٢١-١٩٥٨ دراسة تاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ، السنة
:٢٠١٦ ، المجلد : ٦ ، العدد : ٢.



This is an open access article under the CC BY-NC-ND license
(<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)

[This work is licensed under a Creative Commons Attribution- NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](#)

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

Abstract

The study showed that trade represents a vital artery that connects the Iraqi economy, the economies of countries in the world and represented the phenomenon of the trade imbalance problem is evident in the structure of the Iraqi economy during the period of the twenties of the twentieth century, was the deficit and the clear distinction between the value of import and export, and we found out the underlying causes of this phenomenon, which is the novelty of the State First, inexperience apparatus specialized management, and lack of infrastructure Secondly, backwardness in agricultural and industrial production and characterized Iraq's foreign trade control of Britain on the import and export of Iraq and to him, then India and the rest of the other countries, and included most of Iraq's imports from Britain fabrics, cotton and woolen and silk types, machinery and materials construction, were either India imports include coffee, tea, soap, either Iraq's exports are limited in the major agricultural production goal of Baltimore, and livestock production goal of hides and wool.

المقدمة

تمثل التجارة وخصائصها الأساسية واقع الأوضاع والظروف السائدة في القطر العراقي ، وانعكاساً لواقع التطور الاقتصادي والاجتماعي، إذ انها تشكل مورداً مالياً بإمكان الدولة استثماره بالشكل الصحيح وفق تنظيم وتخطيط اقتصادي مسبق ، وتحللت التجارة دوراً هاماً في الاقتصاد العراقي وينعكس هذا الدور الهام في عدد من المجالات المهمة أهمها تأثيرها في عملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تتطلبه من توفر العملات الأجنبية اللازمة لتمويل استيراد السلع الإنتاجية ، علاوة على ذلك الدور الكبير الذي تلعبه في تحديد حجم الانتاج والدخل والاستهلاك والتكوين الرأسمالي وتوزيع نمط الاستثمارات، علاوة على ذلك تمثل التجارة الخارجية الشريان الحيوي الذي يوصل الاقتصاد العراقي باقتصاديات الدول الأخرى ومن هنا تأتي أهمية دراسة التجارة العراقية من ١٩٢١-١٩٥٨ وما حدثت من تحولات سياسية واقتصادية اثرت على الواقع العراقي من جهة وانعكاساتها على الدول العالمية من جهة اخرى^(١).

المبحث الاول : التجارة العراقية ١٩٢١-١٩٣٣

اعتمد التطور الاقتصادي في العراق على تطوير تجارة التصدير للمنتجات الزراعية بحكم كون العراق من الاقطار ذات الاراضي الواسعة والتربة الغنية والمناخ الملائم لزراعة المحاصيل الزراعية وخصوصاً الحبوب منها ، ولقد أثرت ظروف الحرب العالمية الاولى على مستوى صادرات العراق بشكل كبير ، إذ توقفت تجارة تصديره بشكل ملحوظ جداً وذلك بسبب النقص في وسائل النقل وعدم توفر البواخر التجارية إضافة الى المخاطر التي كانت تحيط بالطرق التجارية ، كما ان ظهور الطلب الواسع والجديد لجيش الاحتلال البريطاني على المواد الغذائية المحلية والتي كان جزء وله الدور في تخفيض التصدير وكانت صادرات العراق خلال تلك الحرب قد اقتصرت على تصدير التمور والصوف فقط ، وبانتهاء الحرب العالمية الاولى وتأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ عادت تجارة التصدير الى الازدهار وبشكل كبير عام ١٩٢١ وقد ركزت الحكومة العراقية على تطوير النقل النهري في دجلة والفرات مما ساعد على انتعاش التجارة نسبياً وتشجيع المزارعين على التوسع في الزراعة لإغراض التصدير بعد ان كان الانتاج مرتبطاً بشكل أساس بحاجات السوق المحلية بالدرجة الاولى وبالامكانات المحدودة للتصدير بحكم ارتفاع اسعار النقل النهري كما يلاحظ انه في الفترة التي اعقبت تشكيل الحكومة العراقية ازداد الوعي العام بأهمية الخزن وانشاء المخازن للحبوب مما ساعد على تحسين ظروف التجارة الداخلية والخارجية^(٢).

واتسم الاقتصاد العراقي في بداية العشرينيات من القرن العشرين بانه اقتصاداً متخلفاً ، إذ انه اقتصاداً وحيد الجانب ويعتمد بصورة أساسية على النشاط الزراعي من حيث قوة العمل الموظفة فيه اولاً ومن حيث نسبتها الى الدخل القومي ثانياً ،

فضلا عن انه امتاز (Online) بالسهولة ودوافعه لخدمة الباحثين (Print) تتعدد في شكلها (ISSN) مع التسويق (٣). وعلى الرغم من اهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي الا انه ظل يعاني من التخلف كنظام الملكية وتخلف وسائل الانتاج ، فضلا عن السمة الذي اتصف بها وهي " التبعية الاقتصادية "، فقد عمقت السياسة البريطانية التناقضات بين القوى الاجتماعية في العراق ، وعملت على تحويل الاقتصاد العراقي الانتاجي الى اقتصاد استهلاكي ، وقامت بتصدير رؤوس الاموال والاستثمارات ، فضلا عن تأسيس البنوك وتقديم القروض لكي تضمن جعل العراق سوقا للبيع وتابعا يزودها بالمواد الاولية الخام (٤) .

ومنذ الاحتلال البريطاني للعراق سيطرت الشركات البريطانية على التجارة الخارجية العراقية سيطرة تامة رافقها انعدام المنافسة الاوروبية وتحطيم التجارة الوطنية فقد جاء تقرير البنك الشرقي البريطاني ردا على الاوساط المطالبة بانسحاب الجيوش البريطانية من العراق في عام ١٩٢١ قائلاً : " ان شركاتنا تستحوذ على اكثر من عشرة ملايين باون من المستوردات العراقية ، والاخرى تلعب الدور الاكبر في صادرات العراق التي نتوقع ان تأخذ بالازدياد ، ثم ان شركات الشحن البريطانية تنقل هذه التجارة وتلك ، واخيرا فان البنوك البريطانية تمول كل تجارة العراق الخارجية " ، ولقد كان للاحتلال ثم الانتداب البريطاني ان اخضع العراق لسياسة الباب المفتوح الذي كان مبادرة اطلقتها الولايات المتحدة الامريكية عام ١٨٩٩ ، الامر الذي ادى الى عرقلة التكوين للاقتصاد العراقي ، اثر اصرار تلك الدول العظمى وفي مقدمتها بريطانيا في ايجاد سوق لمنتجاتها في العراق الذي كان عاجزا عن مكافحة هذه السياسة ، وادت الى شل قوة المساومة لدى العراق مع البلاد الاخرى وتنظيم تجارة الاستيراد والتصدير ، وكانت لتلك السياسة اثر كبير في تأخر الصناعة العراقية (٥).

ان هذه السياسة وغيرها من المصالح الغير معلنة جعلت بريطانيا تفرض هيمنتها على العراق، وتفرض القوانين والانظمة والاتفاقيات عليه فقد كان الحاكم الملكي هو المرجع الاعلى للادارة المالية في عام ١٩٢٠ ، وكان يمارس سلطته في الصرف والجباية بواسطة السكرتير المالي وسكرتير الواردات ، والسكرتير التجاري الذي انيطت به ادارة الكمارك . مثلت ظاهرة اختلال الميزان التجاري مشكلة واضحة في بنية الاقتصاد العراقي خلال النصف الاول من الانتداب ، فكان العجز واضحا بين قيمة الاستيراد والتصدير ويمكن بيان الاسباب الاساسية لهذه الظاهرة التي تتمثل بحداثة الدولة اولا ، وقلة خبرة اجهزتها الادارية المتخصصة، وافنقارها للبنى الاساسية ثانيا والتخلف في الانتاج الزراعي والصناعي ومن متابعة حالة الميزان التجاري يتضح وجود ميزان تجاري غير ملائم كل عام وبدون استثناء ويلاحظ نسبة العجز فيه الى مجموع تجاري الاستيراد والتصدير كانت في حدها الاقصى (٥٦%) في عام ١٩٢٠ ، ثم هبطت باطراد حتى بلغت حدها الادنى في عام ١٩٢٦ بنسبة ٣٩% ، باستثناء اعوام قليلة زادت عن الحد الاخير ، والجدول الاتي يوضح الوضع المالي للعراق في ظل النصف الاول من الانتداب البريطاني (وبحساب الروبيات) (٦) :

العام	المصارفات	الواردات	النقصان	الزيادة
١٩٢٢-١٩٢١	٥٧٢ , ١٣	٥٢٨ , ٢٥	٤٣,٨٨
١٩٢٣-١٩٢٢	٤٨٥,٨٢	٤٧٤,٦٧	١١,١٥
١٩٢٤-١٩٢٣	٤٢٤,١٦	٥٠٩,٤١	٨٥,١٥
١٩٢٥-١٩٢٤	٤٦٤,٨٥	٥٢٧,٣٣	٦٢,٤٨
١٩٢٦-١٩٢٥	٥١٣,٣٨	٥٨١,٠٢	٦٧,٦٤

ويعود هذا العجز الى عوامل يمكن اجمالها بما يأتي:

اولاً : تضائل القوة الشرائية بسبب هبوط النفقات العسكرية والسياسية وسحب جزء من المتداول ببيع المخلفات الاجنبية، وضخامة عجز الميزان التجاري.

ثانياً : تزايد التصدير (Online) اعتباراً من ٢٠٠٩ (ISSN) للمنتج المحلي (Print) ٢٠٠٨ بعد قرارها: (ISSN) الحرب العالمية الاولى ، وتضاؤل عدد القوات الاجنبية التي كانت تستهلك جزء منها، وكثرة مبيعات هذه القوات في السوق المحلية.

ثالثاً : رداءة المواسم الزراعية وهلاك الحيوانات بسبب سوء الاحوال الجوية او الفيضانات او تفشي الوبئة الزراعية والحيوانية ، وقد كان ذلك ملحوظا بصفة خاصة خلال عامي ١٩٢٥-١٩٢٦ حيث تحول تصدير الحبوب الى استيرادها.

وامازرت تجارة العراق الخارجية خلال الاعوام (١٩٢٠-١٩٢٦) بسيطرة بريطانيا عليها استيرادا وتصديرا، وتمثلت معظم استيرادات العراق من بريطانيا على الاقمشة القطنية والصوفية والحريية بانواعها ، والآلات ومواد البناء، اما صادرات العراق الرئيسية تنحصر في الانتاج الزراعي المتمثل بالتمور، والانتاج الحيواني المتمثل بالجلود والاصواف .

وقد اشارت معظم المصادر التاريخية ان صادرات العراق من التمور كانت تغطي (٨٠%) من الطلب العالمي عليها .

وكان العنصر المهم في تجارة العراق هي تجارة المرور مع ايران (الترانيسيت) ، ومن النقود التي ينفقها الزوار الاجانب للاماكن المقدسة العراقية والتي تؤلف صنفين من الاصناف غير المنظورة التي قد يشار اليها حين يتم احتسابها، وكانت تجارة المرور الايرانية تشمل بصفة رئيسة السكر والشاي والسلع الاخرى المصنفة^(٧). وكانت قيمة اكبر بضاعة في تجارة الترانيسيت هي السجاد والاقمشة، والشاي والمعادن والمكائن والآلات، واخيرا الفواكه الجافة، اما الدول التي تشتغل بتجارة التوسط فهي ايران اولا ونسبتها (٢٩,٧٦%)، ثم الهند ونسبتها (١٣,١٠%) ثم سوريا- تركيا- بلجيكيا وامريكا وغيرها من الدول^(٨).

وقد ذكرت البعثة المالية البريطانية في الربع الاول من القرن العشرين : " ان البلد يعتمد في المزيد من رخائه على تجارة المرور مع بلاد فارس ، التي تعد بغداد مركزا وسوقا رئيسا لها ، ونحن نقدر بان حوالي النصف من الرأسمال المستثمر ، ومن الارياح الناجمة عن التجارة ، كانا يستثمران ويتم الحصول عليها من تلك التجارة ". وفي الوقت نفسه الذي اغلقت فيه مسالك التجارة الفارسية مع روسيا ، وكان العراق قد ربح من وراء ذلك ربحا كبيرا ، بعد ان قام العراق في عام ١٩٢٤ بتقليص الرسوم الكمركية على تجارة المرور من نسبة واحد في المائة الى نصف في المائة^(٩).

واتبعت بريطانيا وملك العراق فيصل الاول (١٩٢١-١٩٣٣) سياسة دعم العشائر العراقية من المعونات والهيايا النقدية وقد طبق هذا الاسلوب مع رؤساء العشائر الرحل ففي عام ١٩٢٦ تلقى عجيل الياور الشيخ الاعلى العشيرة شمر مبلغا قدره (١,٦٨) لك ما يعادل (١٢,٦٠٠ ديناراً) ، وتلقى فهد بن حنظل من العنزة مبلغا نحو (١,٤٤) لك ما يعادل (١٠,٨٠٠ ديناراً) مقابل خدمات مقدمة وكمكافاة على حمايتها للطرق البرية، كانا هما يهددانها ويجعلانها خطرة ، كما سمح المندوب السامي البريطاني وبشكل مؤقت لشيوخ عشائر شمر باستيفاء (الخوة) التي تعني في العراق ضريبة تدفعها العشائر والقوافل التجارية التي تدخل ديرة العشيرة طوعا او كرها ، وبالنسبة للعشائر تمثل مقدار معين من الاغنام او النقود ، وكذلك بالنسبة للقرى التي فرضت عليها دفع كميات معينة من الحبوب من (٢-٩) طغارت سنويا، وتدفع جميعها الى شيوخ ليتقاسموها فيما بينهم وكل حسب نصيبه، وكانت هذه الضريبة تفرض من قبل المشايخ على القوافل التجارية المتجهة نحو سوريا ، كما تمتع رؤساء العشائر الحائزين على الاراضي على امتياز اخر هو اعفائهم من ضريبة الاملاك^(١٠).

شهدت التجارة العراقية عام ١٩٢٧ تقدما ملحوظا وشكلت بغداد تشكل المركز الرئيس التجاري للعراق ، حيث تستورد احتياجات العراق الرئيسية من السلع والبضائع الاجنبية وتصدر عن طريقها معظم الالوية العراقية فيما اختصت الموصل بتصدير الحبوب والمواشي والحيوانات الاخرى التي تلقى رواجاً في البلدان المجاورة، اما المنتجات الحيوانية من الاصواف والجلود والمصارين فكان لها اسواقا خارجية ثابتة في انحاء اوربا والولايات المتحدة الامريكية ، بينما اختصت البصرة بتمورها ومينائها الذي يربط العراق بالتجارة الدولية، وكان تجار الموصل يتزودون عبر اتصالاتهم مع تجار البصرة بالمعلومات التفصيلية عن حركة الاسواق العالمية فيما وراء البحار ، ولاسيما حول اسعار الاصواف والجلود^(١١).

لقد كان نطاق (Online) أدوات التتبع (E-ISSN) السنوي (Print) على ٢٠١٥ من فترة الانتد (ISSN) ١٩٢٧ محدودا بتقييد استيراد بعض السلع وتحديد قيم الضرائب والرسوم واجبة الاستيفاء عن السلع المستوردة والمصدرة والإعفاء الخاص من هذه الضرائب والرسوم لبعض السلع او باستثناء اعفاء مضخات الري وآلات بعض المصانع ، فان الإعفاءات كانت محصورة في خدمة المصالح الاجنبية في العراق ، اما قيود الاستيراد فكانت حصرا متعلقة بصيانة الصحة العامة او الامن العام او الثروة التاريخية ، ولم تكن هناك قيود اساسية هدفها تعزيز بنية الاقتصاد العراقي وخدمة تطوره الا بالقدر القليل كالقيود التي فرضت على استيراد التبغ الخام كحماية التبغ المحلي، الا بالقدر القليل كالقيود نفسها على سبيل المثال، وكان الهدف الرئيس من ذلك هو تحقيق الإيراد المالي دون مراعاة الاهداف الاخرى للضرائب الكمركية كالاهداف الاجتماعية والاقتصادية والتنموية ، ويتطور دور الحكومة في اطار سلطة الانتداب وظهور ضغوط اصلاحية من بعض الوزراء داخل الحكومة العراقية ، فقد صدر قانون تعريف الرسوم الكمركية رقم (٢٠) لعام ١٩٢٧ ويمكن عدّ هذا القانون نقطة التحول في السياسة التجارية العراقية حيث توسع نطاق الاعفاء من الرسوم الكمركية للكثير من السلع، مما ساعد على تطوير عملية الانتاج والتصنيع ، كما اعفى القانون لوازم الزراعة كالمضخات والمكائن والسجاد وبعض البذور واعفيت مكائن الانتاج الصناعي كالمحركات ومولدات القوة وغيرها من المكائن ، وكذلك تم اعفاء لوازم البناء والمرافق العامة من دفع الرسوم (١٢).

اما بشأن علاقات العراق التجارية الدولية وبخاصة مع تركيا فقد أسهمت التشريعات الحكومية التركية في تدهور هذه العلاقات المتضمنة تشريعات بشأن الضرائب الكمركية الباهضة على السلع المستوردة لضمان تحقيق اهدافها الاقتصادية، فاضضعت تجارتها الخارجية لمبدأ التعامل بالمثل وذلك بمنع الدول المتاجرة معها ذات التسهيلات التي تمنحها لبضائعها المصدرة وقد سجلت التجارة التركية تطورا ملحوظا عام ١٩٢٩ ، اذ سيطرت على تدفق البضائع والمواد المستوردة من الخارج ، حيث منعت تركيا دخول التمور العراقية الى اراضيها وذلك لحماية منتجاتها الزراعية ، اثر التشابه الكبير بين السلع والمنتجات الزراعية بين البلدين وخاصة الفواكه المجففة التي تنتجها تركيا ولاسيما التين ، فقد كان العراق يصدر الى تركيا كميات كبيرة من التمور ، لكنها بدأت بالهبوط خلال المدة ما بين (١٩٢٨-١٩٢٩) كما موضح في الجدول الآتي :

العام (المالي)	الكمية (بالطن)	القيمة (بالدينار)
١٩٢٦-١٩٢٧	٨٧١	١١١٦٥٠
١٩٢٧-١٩٢٨	١٩٢٠	١٧٦٢٠
١٩٢٨-١٩٢٩	٦٨٦	٦١٨٧

وتدهورت تجارة التمور العراقية كثيرا جراء فرض الحكومة التركية في عام ١٩٢٩ رسوما كمركية باهضة قدرها (٢٤) ليرة تركية عن كل (١٠٠) كيلو من التمور، أي ما يساوي (٤٠ فلسا عن كل كيلوغرام) ، على ما يراد الى بلادها من هذا المنتج ، وقد فاوضت الحكومة العراقية الحكومة التركية حول تخفيض الرسوم الكمركية على اهم صادرات العراق (١٣). وحرصت الحكومة العراقية على تنشيط العلاقات التجارية مع تركيا ، ففي افتتاح البرلمان العراقي في السادس عشر من تموز ١٩٢٥ اشار الملك فيصل الاول في خطابه عن علاقات العراق مع الدول المجاورة قائلا " اذ لم تبدل حكومتنا جهدا في توسيع نطاق التمثيل الخارجي ، لما في ذلك تعزيز مركزنا السياسي ، وتوثيق الروابط الودية مع الدول الاجنبية وحفظ مصالح العراقيين في بلادنا ... و اشار الى تركيا بعد تبادل الممثلين الدبلوماسيين ... فازدادت العلاقات بين الدولتين تحسنا كبيرا وجد الاطمئنان والمسرة" (١٤).

ولم تقف جهود الحكومة العراقية عن دراسة ومعالجة التنمية في السياسة التجارية وتشجيع الانتاج الوطني ، بل حماية الزراعة والصناعة التي لم توضع موضع التنفيذ ، الا عند تطبيق قانون تعريف الرسوم الكمركية والذي ارتكز على رفع رسوم الاستيراد للبضائع الاستهلاكية، اما رسوم الصادرات فقد خضعت لفئة رسوم مقدارها (١%) مع استثناء الصادرات الرئيسية:
الآتية:

١- التمور : فقد لحقها (Oiling) ٤٠% من استهلاكها (ISSN) لتتحقق (Briat) في أكبر الأمانة: (ISSN)

٢- الحنطة والشعير والرز: اعفيت من رسوم التصدير اطلاقاً، استناداً لتصدير هذه المحاصيل اثناء الازمات الاقتصادية .

٣- الخيول والمصارين : خضعت لرسوم مركبة ، لصعوبة تئمين الاولى، واخضاع الثانية لرسوم الانتاج .

وعلى الرغم من هذه القوانين والتشريعات من قبل الحكومة العراقية الا ان العجز التجاري للعراق كان واضحاً لاسباب كثيرة منها: رداءة المواسم الزراعية وهلاك المواشي بسبب سوء الاحوال الجوية ، والفيضانات والابوئة ، فضلاً عن استيرادات شركات النفط ، وآثار الازمة الاقتصادية العالمية عام ١٩٢٩ (١٥).

اثر الازمة الاقتصادية العالمية على التجارة العراقية (١٩٢٩-١٩٣٣)

عانت المجتمعات الرأسمالية عام ١٨٢٥ من ازمات اقتصادية متعددة اتخذت طابعاً عالمياً بحكم التطورات التي طرأت على العلاقات المتبادلة بين الدول العالم المختلفة ، وكانت اوربا البؤرة الرئيسة لمعظم الازمات الاقتصادية ، بينما تحولت الولايات المتحدة الامريكية الى مركز انفجار الازمة العالمية وبدأت هذه الازمة بتدهور الاوراق المالية في سوق نيويورك في الرابع والعشرين من تشرين الاول ١٩٢٩ وانتقلت اثارها الى اوربا والى معظم بلدان العالم الرأسمالي، وتشابكت اثار هذه الازمة بشكل خطير بعد تدهور الانشطة الصناعية والمالية والزراعية والتجارية (١٦).

ونتيجة لارتباط السوق العراقية بالأسواق الرأسمالية العالمية وخاصة الأسواق البريطانية ، فقد استمرت اثار الازمة الاقتصادية في العراق من ١٩٢٩-١٩٣٣، وبحكم الهيمنة البريطانية على التجارة العراقية للعراق فقد تأثرت المدن العراقية الثلاث بهذه الازمة ، ففي بغداد برزت ظاهرة الركود والكساد التجاري والإفلاس المالي ، اثر توقف حركة الاستيرادات الى العراق ، اما في البصرة فكانت اسعار الحنطة عام ١٩٣٠ اقل من اجور النقل من المناطق الشمالية اليها ، كذلك اجور الخزن اعلى من اجور البضاعة نفسها ، نتيجة لخص اثمان السلع والبضائع في الاسواق العالمية (١٧).

وقد تأثرت تجارة التصدير وكانت اكثرها تأثراً في هذه المرحلة من الازمة هي التمور وهو المحصول التجاري الرئيسي للعراق ، حيث كانت تشكل صادرات العالم ٨٠% من هذا المحصول ، وهناك عدة اسباب أدت الى تدهور تجارة تصدير التمور في هذه المرحلة من الازمة (١٩٢٩-١٩٣٠) يمكن اجمالها على النحو الآتي (١٨):

اولاً : انخفاض الطلب الخارجي عليها بسبب الكساد العالمي وهو العامل الرئيس الذي كان يقف وراء تدهور مفردات تجارة التصدير الاخرى كلها.

ثانياً: الاضطرابات السياسية التي شهدتها الهند عام ١٩٣٠ وهي السوق الاكبر لهذا المحصول أثرها الكبير على تصدير التمور العراقية .

ثالثاً: لجأت بعض الدول العظمى وبخاصة الولايات المتحدة الامريكية التي تعد ثاني اكبر الاسواق المستهلكة للتمور العراقية بعد الهند من زيادة في الرسوم الكمركية على التمور العراقية الواردة اليها ، وذلك تشجيعاً لزراعتها هناك.

رابعاً : هيمنة الشركات الأجنبية الاحتكارية على تجارة تصدير التمور العراقية وخاصة البريطانية منها، فقد بلغ عدد الشركات البريطانية العاملة في تجارة ذلك المحصول ثمان شركات مما جعلها تفرض الأسعار الواطئة على المنتجين.

خامساً: منافسة الملاكين الكبار في البصرة كالشيخ خزعل وآل النقيب وآل عبد الواحد وغيرهم لصغارها في اسواق تلك المدينة ، فاخذوا يتهافتون على الشركات ((كتهافت اولئك المساكين)) مما وفر الفرصة المنافسة والمناسبة للشركات والتجار بتقديم الاسعار المنخفضة .

سادساً: فرض الحكومة العراقية الرسوم المفروضة على تصدير التمور والبالغ ٣% على الكارة الواحدة مما شكل عبئاً ثقيلاً على مصدري التمور وذلك لان الحكومة استمرت باستيفائها من دون الاخذ بنظر الاعتبار الانخفاض الكبير الحاصل في اسعار التمور المصدرة ، فبعد ان كانت تستوفي ذلك الرسم على كارة الحلوة عندما كان ثمنها (٤٠٠) روبية ، استمرت بجباية الرسوم نفسها على الرغم من انخفاض الكارة نفسها الى اقل (١٧٠) روبية في عام ١٩٣٠.

ولهذه الاسباب (Online) اسعار التتور (E-ISSN) هذه (Print) من الأزمات، ٢٠١٦، ٢٠١٦ (ISSN) قيمة الطن من التمر المصدرة من (١٠,٦) مليون دينار في عام ١٩٢٩-١٩٣٠ إلى (٥,٤) مليون دينار في العام التالي، اما بالنسبة لتصدير الحبوب وبخاصة الحنطة والشعير وهما يمثلان الأساس للاستهلاك المحلي فقد استطاعت تجاوز مشاكل السوق القائمة وانخفاض الاسعار، وذلك بزيادة الكميات المصدرة مستغلين جودة الموسم لعام ١٩٣٠ ووفرة الحبوب في ذلك العام ، مما ساعد على ذلك ايضا هو تحول الزراع بين انتاج الحنطة والشعير وفق تغيرات سعر المحصولين واستهلاك الفلاحين لارخصهما تاركين الاغلى للتصدير لذلك ارتفعت الكميات المصدرة من الحنطة في عام ١٩٣٠ بنسبة ٩٠% عن عام ١٩٢٨، وبانخفاض الطلب الخارجي تكدست كميات هائلة من المحاصيل الزراعية وخاصة الحبوب منها الى درجة اصبحت كميات الحنطة والشعير المكدسة في لواء ديالى قد بلغت حوالي (١٠٠٠) طن ، وفي لواء المنتفك (١٨,٥٠٠) طن، وبصورة عامة بلغ مجموع الكميات المكدسة في عموم الالوية حتى نيسان ١٩٣٠ ما يقارب نحو (١٧٦) الف طن وارتفعت ويعد شهري فقط ، وبالتحديد في حزيران ذلك العام الى حوالي (٢٠٠) الف طن "ولا يقدم احد على شرائها" لذلك هجر معظم الفلاحين الزراعة وكوموا الحبوب وليس من احد يساومهم عليها واذا ادامت الحالة على هذا المنوال فانهم سيحرقونها ويخلصون من تكاليفها^(١٩).

اما تجارة الحيوانات فلم تسلم من الأزمة الاقتصادية، فقد كان تجار الموصل يصدرون الأبقار والجواميس إلى مصر t عن طريق سوريا نحو ما يقارب (٢٠) ألف رأساً ، وتجلب هذه التجارة أرباحا كثيرة للعراق تصل إلى المليون روبية ، ولكن حكومتي تركيا وسوريا ضربتا هذه التجارة في الصميم وذلك بمنعها عبور هذه الحيوانات بدعوى وجود الأمراض فيها ، وأدى هذا إلى أضرار بالغة في هذه التجارة^(٢٠). كذلك لم تسلم تجارة الأغنام والحيوانات الأخرى من تداعيات تلك الأزمة والإجراءات الوقائية للدول المجاورة للعراق ، فضلا عما كان يفرض في العراق على الأغنام والأبقار والجمال المصدرة إلى الخارج عن طريق الجزيرة . سوريا ، ما يعرف بـ (الخوة) من قبل شيوخ وعشائر شمر ومنهم الشيخ عجيل الياور، مما أدى إلى رفع برقية إلى الحكومة العراقية من قبل تجار واعيان وأهالي الموصل يطلبون فيها رفع هذه الضريبة القسرية، وقد عرضت هذه البرقية على مجلس النواب العراقي ، وتم الاتفاق على إلغائها في عام ١٩٣٢ وأثرت الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد العراقي بشكل عام ، وتعرضت البلاد إلى كساد تجاري وضيق اقتصادي أرهقا الناس جميعا ، فضلا عن الميزانية العامة للبلاد التي كانت تعاني من صعوبات دفع النفقات اليومية ورواتب الموظفين وقد نشر تقرير في جريدة فتى العراق ، وتحت عنوان : " العراق يسير نحو الإفلاس"^(٢١).

واغرق الاقتصاد العراقي مع بداية الثلاثينات بالمنتجات الرخيصة خصوصاً المصنوعة في اليابان ، في حين كان العراق لا يملك الحرية الكاملة في اتخاذ الخطوات المناسبة للرد أو الحماية الاقتصادية ، وفي الوقت الذي كانت معظم صادراته تستوعبها بريطانيا ، والتي اشترت في عامي ١٩٣١/١٩٣٢ نحو ما يقرب ٦٠% من حبوبه، و ٧٠% من جلوده ، و ٩٠% من قطنه الخام ، و ٣٠% من تموره المجففة ، كما اشتكى التجار العراقيين من البضائع الروسية واليابانية التي أغرقت السوق العراقية ، بينما لم تكن تشتري منه إلا القليل جداً ، فاليابان مثلاً استوردت منها العراق سلعاً قطنية وحريرية بقيمة (١٤) مليون روبية في عامي ١٩٣١/١٩٣٢، بينما كان كل ما استوردته اليابان هو (١٩١) صندوق من التمر المجفف ، كذلك فرضت ألمانيا رسوماً كمركية عالية على الاذرة العراقية لمنع المنافسة مع الاذرة الألمانية ، فيما فرضت إيران قيوداً على العملة الأجنبية في تجارتها مع العراق ، وأخيراً حذفت بريطانيا اسم العراق من قائمة (البلدان ذات الأفضلية الأولى) في سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية^(٢٢).

ضعفت القوة الشرائية للسكان في العراق، مما أوجد فائضاً إنتاجياً لدى المزارعين ، وحملهم هذا على عدم حصاد مزرعاتهم وترك حقولهم ، لا بل إن البعض من التجار ترك ما يملكه من منتجات زراعية ليأكلها الدود^(٢٣). وليس غريب أن يطلق فلاحو جنوب العراق على سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية اسم ((سنوات اللوعة))^(٢٤).

ويمكن اجمال (Online) الخارجية والداخلية (E-ISSN) ت الى (Print) المجلة - في العراق (ISSN) ١٩٣٣-١ على النحو الاتي (٢٥):

اولاً : التقلبات التي طرأت على سعر الباون وهبوطه بصورة لم تكن في الحسبان، الامر الذي نجم عنه اثار سلبية كبيرة على البلدان المرتبطة في تعاملاتها التجارية بالباون جميعها ، والعراق كان من بينها ، فقد عم الفساد في البلاد، اذ أصبح التبادل التجاري محفوفا بمخاطر اقتصادية لا يمكن التكهن بعواقبها، حيث تكبد تجار العراق بسبب ارتفاع قيمة الذهب والعملات الاجنبية اضرارا كبيرة وصلت الى نسبة ٣٥% من رؤوس اموالهم لا سيما ان الروبية العملة المحلية حتى ذلك الحين .

ثانياً : لجوء معظم الدول الى زيادة الرسوم الكمركية على السلع الواردة اليها في محاولة منها حماية منتوجاتها المحلية، ومن هذا المنطلق ارتفعت الرسوم الكمركية على الحبوب العراقية بنسبة ٦٠% ، فوضعت الهند مثلاً وهو السوق الاكبر لصادراتنا آنذاك ، رسوما كمركية على الحبوب الواردة اليها من العراق .

ثالثاً : احتكار ايران تجارتها الخارجية وتحديد مقدار الصادرات والواردات واستمرارها بمنع الحوالات الى العراق اثر كبير في تدهور التجارة منها واليها .

رابعاً : تدهور التجارة مع تركيا على اثر القوانين التي أصدرتها الحكومة التركية رغبة منها في علاج أزمتها الاقتصادية المتفاقمة.

خامساً : عدم عقد اتفاقيات تجارية وكمركية للعراق مع البلدان المجاورة كإيران وسوريا وفلسطين الذي له اثر الكبير في إيقاف كل حركة تجارية مع هذه البلدان.

سادساً: عدم اعفاء الحكومة البريطانية جميع البضائع العراقية الواردة اليها من الرسوم الكمركية التي فرضتها عند انتهاء الانتداب البريطاني على العراق عام ١٩٣٢ وبالبلغ ١٠% .

سابعاً: تعرض الحقول الزراعية لموسم شديد البرودة والجفاف مما نجم عن تلف كثير من المحاصيل الزراعية وموت المئات من قطعان الماشية، علاوة على ذلك تعرضت بساتين النخل بالاصابة بحشرة غبار النخيل فانعكس ذلك على رداءة الانتاج كماً ونوعاً.

هذه العوامل مجتمعة فضلاً عن انخفاض الطلب الخارجي على شراء المحاصيل الزراعية ادى الى هبوط صادراتنا في هذه المرحلة من الازمة الاقتصادية العالمية.

اما موقف الحكومة العراقية في معالجة الازمة الاقتصادية واثارها الجسيمة على العراق ، فخلال زيارة الملك فيصل الأول إلى أوروبا عام ١٩٣٠ ، واطلاعه على آثار الازمة العالمية هنالك ، وضع جملة من الملاحظات والمقترحات التي دلت على امتلاكه تصوراً اقتصادياً ، وتوصل إلى نتيجة مفادها : (انه لا فرق بين القواعد العسكرية والقواعد الصناعية ، فالأولى تعني السيطرة العسكرية ، والثانية تعني السيطرة المالية ...) ، ويتضح موقف الحكومة أيضاً من التقرير الذي رفعه رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد إلى الملك فيصل الأول في السادس والعشرين من آذار ١٩٣٠ جاء فيه : (إن الموقف الاقتصادي يدعو إلى القلق ويحتاج عناية كبيرة لتحديد الخسائر الناجمة عن هبوط الأسعار ..) ، وأشار خطاب الملك فيصل الاول في الثاني من تشرين الثاني ١٩٣٠ ، إلى انعكاسات الازمة الاقتصادية العالمية على مفاصل العراق الاقتصادية قائلاً: (إن الضائقة الاقتصادية والمالية المستحكمة بالعالم انتابت قطرنا المحبوب على صورة لا تذكر لها مثيلاً في السنين الغابرة ، لقد تنازلت أسعار المنتوجات وتعذر تصديرها ، وتضاءلت مقدرة البلاد على الاستيراد فتناقصت بذلك إيرادات الدولة ، وأصبح الموقف يتطلب المعالجة بسرعة واهتمام) .

وتبعاً لذلك أصدرت الحكومة العراقية القوانين والتشريعات لمعالجة الازمة الاقتصادية في العراق ، فقد صدر قانون ضريبة الرواتب، إزاء العجز الحاصل في ميزانية الدولة، وعدم تمكنها من دفع رواتب الموظفين، والذي اعتبرته إجراء مؤقتاً، كما أصدرت قانون نصف الراتب للموظفين التابعين لقانون النقاعد المدني، وأقدمت الحكومة العراقية على إلغاء وزارة الزراعة

وفي الثالث من (Online) ١٩٩٩، العدد الثاني (Print)، ISSN ١٩٧٩، ISSN ٢٠١٦، (البريطانيا) والاتحاد السوفيتي ثم الولايات المتحدة الأمريكية) ودول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) (٣٩).

وكانت منطقة الشرق الأوسط لها أهمية سوقية لمنطقة الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية لثلاث أسباب رئيسة يمكن إجمالها بما يأتي (٤٠) :

أولاً : ان منطقة الشرق الأوسط تمثل حلقة وصل في خطوط المواصلات الدولية.

ثانياً : أنها مصدر للطاقة النفطية .

ثالثاً : تعد منطقة الشرق الأوسط الممر الرئيس والذي يمكن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بواسطته الوصول إلى الاتحاد السوفيتي.

ونظراً للموقع الجغرافي المهم ، فان كل من مواقف العراق وتركيا كانت ذات أهمية مميزة من الحرب، فقد زار بازل نيوتن سفير بريطانيا في العراق، وزير الخارجية العراقي علي جودت الأيوبي ، وبين له أن حكومته تطلب من العراق أن يقطع علاقته مع ألمانيا ، وعلان الحرب عليها وقد أعلن رئيس الوزراء نوري السعيد في الرابع من ايلول ١٩٣٩ ، بان العراق يحترم بنود التحالف العراقي البريطاني احتراماً تاماً، طبقاً لذلك فان العراق سوف يوفر كل التسهيلات والمساعدات التي تضمنتها المعاهدة (٤١).

وكان للحرب العالمية الثانية اثار كبيرة على مظاهر الاحوال الاقتصادية في العراق فقد اضطرت الاحوال التجارية والمالية ، واحتكرت المواد الغذائية وارتفعت الاسعار من قبل بعض التجار، الا ان الحكومة العراقية اتخذت اجراءات اقتصادية حاسمة لوضع حد للمتلاعبين بالاسعار وتأليف لجان شعبية ، وازدادت مشكلة التموين تعقيداً وخاصة بعد توسع نطاق الحرب، وهجوم المانيا على الاتحاد السوفيتي ودخول الولايات المتحدة الحرب ، ويمكن ان نعد تحديد التصدير لبعض البضائع من البلاد المتحاربة او انقطاعها بناتاً عاملاً رئيساً في ظهور مشكلة التموين اضافة الى عوامل اخرى مهمة يمكن إجمالها على النحو الاتي (٤٢) :

أولاً : انقطاع الاستيراد عن الاقطار المجاورة التي اعتادت ان تستورد منها وهجوم تجار تلك الدول على الاسواق العراقية لبيع البضائع وتصديرها الى بلادهم .

ثانياً : رداءة موسم الزراعة في العراق وفي الاقطار المجاورة في المواسم السابقة ، الامر الذي ادى الى ارتفاع اسعار المواد الغذائية المحلية بصورة عامة .

ثالثاً : القوات البريطانية التي توردت الى العراق باعداد كثيرة ، وحاجة هذه القوات ، حيث بلغ عددها عام ١٩٤٢ نحو (١٠٠) الف جندي بريطاني ، وحاجة هذه الاعداد من القوات الى مواد الاعاشة ، مما ادى الى شحة البضائع الاستهلاكية.

رابعاً : التضخم النقدي بحيث ازدادت العملة المتداولة زيادة كبيرة نتيجة لازدياد رؤوس الاموال المستغلة في التجارة ونفقات القوات البريطانية في العراق .

وعلى الرغم من اثار الحرب العالمية الثانية لكن يمكن ملاحظة ازدهار التجارة الخارجية للعراق مع دول العالم في الاول من كانون الثاني ١٩٤٠، وبضمنها تحسن التبادل التجاري بين العراق وتركيا، ويعزى ذلك إلى الموقع الجغرافي للعراق، وأحواله المالية والتجارية ، فقد طرأ ارتفاع في أسعار المواد الغذائية والأولية الصالحة للتصدير، مما أدى إلى زيادة قيمة الصادرات العراقية، ونشطت تجارة الترانسيت المارة بالعراق، فقد بلغت قيمة البضائع خلال شهر كانون الثاني ١٩٤٠ نحو (٩٤٤,٠٠٠) دينار، وكانت معظم البضائع المارة بالترانسيت واردة إلى تركيا من الخارج، أو صادرة منها عن طريق العراق، فعلى سبيل المثال قامت تركيا بتصدير كميات كبيرة من التبغ التركي ، إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبعض الأقطار الأخرى، عبر العراق بطريق سكة حديد تل كوجك وميناء البصرة، كما أن توسع تجارة الترانسيت لم تقتصر على تركيا، وانما شملت الأقطار المجاورة الأخرى للعراق ، كإيران وسوريا وفلسطين وشرق الأردن، ومما يلاحظ أن ظروف الحرب العالمية

الثانية ، وانقطاع سبل (Online) العالمية مع بلدان (ISSN) (Print) بشكل مباشر في ٢٠١٦ للمود والفتور بين العراق وتركيا في المجال التجاري . فضلاً عن ربط السكك الحديدية بين البلدين ، وتنامي أهمية ميناء البصرة المنفذ البحري الوحيد لتركيا في عام ١٩٤٠ ، اثر تعطيل موانئ حوض البحر الأبيض المتوسط، وتفاقم الحرب وصعوبة الشحن من أوروبا إلى بلدان الشرق الأوسط^(٤٢) .

أثر نشوب الحرب العالمية الثانية، فقد تقيدت علاقات العراق التجارية مع مختلف الدول بقيود جديدة ، إزاء تحول الإنتاج العالمي من حالة السلم إلى حالة الحرب، وتردي أحوال النقل البري البحري، فضلاً عن اشتداد تدابير الحرب الاقتصادية التي شنّها الحلفاء على ألمانيا النازية وحلفائها ، فقد نصت المادتان الأولى والرابعة من المعاهدة العراقية البريطانية لعام ١٩٣٠، على قيام تحالف بين العراق وبريطانيا كان من أهم مستلزماته ، إن لا يتخذ أي فريق في سياسته الخارجية موقفاً يسيء إلى مصالح الفريق الآخر، وان يبادر العراق إلى مساعدة بريطانيا على أراضيها في حالة نشوب الحرب، وكان يقتضي انحياز العراق إلى جانب الحلفاء والمساهمة في التدابير المتخذة ضد دول المحور وحلفائها ، فبادرت الحكومة العراقية اثر نشوب الحرب إلى قطع العلاقات السياسية مع ألمانيا النازية ، وعملت على تجميد أموال رعاياها ومنع الاتجار معهم ، واعقبها تطبيق ذات الإجراءات على إيطاليا، وكان التصييق على تجارة دول المحور، هو المظهر السلبي لسياسة الحلفاء التجارية أثناء الحرب ، أما المظهر الإيجابي لهذه السياسة ، فقد كان متمثلاً في التعاون الوثيق بين الحلفاء والسيطرة على حركة التصدير والاستيراد والصرف والنقل في أكبر عدد ممكن من دول العالم ، وكان من نتائج ذلك ، تأسيس (مركز تموين الشرق الأوسط ، الذي تبنته الحكومة البريطانية في القاهرة عام ١٩٤١، لتخفيف المصاعب الاقتصادية التي جابهت الشرق الأوسط خلال سنوات الحرب. وساهمت الولايات المتحدة الأمريكية في تدعيم هذا المركز بعد عام من تأسيسه، وبعدها اصبح المركز منظمة بريطانية أمريكية ، ويقوم المركز بخدمة مجمل المنطقة التي تضم (تركيا في الشمال وإيران في الشرق ، والصومال في الجنوب وطرابلس في الغرب) وتضمنت واجبات المركز بوضع الأسس العامة لأنظمة التموين الواجب تطبيقها في بلدان الشرق الأوسط، كما تضمنت اتخاذ التدابير لسد حاجة الاستهلاك المدني في تلك البلدان من السلع المستوردة عبر البحار وتوزيعها، وتصدير الفائض إلى بلاد الحلفاء الأخرى والبلدان المحايدة ، ولقد تبوأ الشرق الأوسط وما جاوره في الحقل العسكري، مكاناً أكثر أهمية خلال سنوات الحرب العالمية الثانية منه في الحرب العالمية الأولى فقد ركزت ألمانيا وإيطاليا اهتمامها ولشهور طويلة على هدف واحد وهو قناتة السويس، وواصلوا ضغطهم على مجموعة البلاد الشرقية بفضل سيطرتهم الجوية على البلقان، واتخذ الحلفاء الفرنسيين والبريطانيين لهم مواقع دقيقة ، كانت تمتد من مصر إلى تركيا، كما أقام البريطانيون لهم مركزاً كبيراً في القاهرة لقيادة الشرق الأوسط ، ودعموه بعد ذلك بمركز قيادة الخليج العربي وقدم مركز تموين الشرق الأوسط خدمات اسفرت عنها عقد عدة مؤتمرات تحت رعاية وأشرف المركز من ضمنها عقد مؤتمر تجاري في القدس تحت رعاية بريطانيا ، وحضره ممثلون من جنوب أفريقيا وتركيا ومصر وفلسطين وسوريا والعراق وإيران ، وتباحث المؤتمر في تنظيم تجهيز البضائع لاقطار الشرق الأدنى عبر البحر الأحمر والخليج العربي^(٤٣) .

ومع تفاقم الحرب ، واثر الهجوم الياباني على القوات الأمريكية في ميناء بيرل هاربر ، قررت الولايات المتحدة إعلان الحرب ضد دول المحور، ودخولها ساحة الحرب في كانون الأول ١٩٤١، فيما أعدت الأخيرة في الحادي عشر من اذار ١٩٤١ مشروعاً عسكرياً واقتصادياً تساند بموجبه الحلفاء والدول الصديقة أطلقت عليه (قانون الإعارة والتأجير) الذي نص على : اقرار الرئيس الامريكى روزفلت منح بريطانيا وحلفائها مبالغ من الاموال والمساعدات العينية من المواد الغذائية والمواد الاستراتيجية منها ما هو على شكل قروض او على شكل هبات ومساعدات تمنح لهذه الدول كي تصمد ضد دول المحور^(٤٤) .

أما حصة العراق من قانون الإعارة والتأجير، فقد حصل اثر انضمامه إلى تصريح الأمم المتحدة وإعلانه الحرب ضد دول المحور في أوائل ١٩٤٣، على تجهيزات متنوعة بلغت قيمتها حتى الحادي والثلاثين من آب ١٩٤٥ نحو

(١، ٣٣٠، ٠٠٠) (Quality) السلع والبضائع (ISSN: ٢٠١٦) (Print) العراق + مستيرادها: (ISSN) من وآلات زراعية وفولاد واطارات سيارات ... الخ (٤٥).

وكان للحرب العالمية الثانية اثار على تجارة الاستيراد وكان العراق يجد ضالته في أسواق الهند واليابان واستراليا، أما في تجارة التصدير فكان يلقي طلباً شديداً على بضائعه ، التي معظمها مواد غذائية، ولاسيما من قبل دول الحلفاء لتموين قواتها المرابطة في الشرق الأوسط ، وبعد عام ١٩٤١ أخذت تجارة الاستيراد العراقية تتدهور، اثر دخول اليابان والولايات المتحدة وإيطاليا الحرب ، فانقطعت معظم طرق المواصلات بين الشرق والغرب، وأصبحت القوافل التجارية معرضة للهجوم، فضلاً عن تحديد حمولة السفن المخصصة للإنتاج والاستهلاك المدني من جهة ، وإلى جمود معظم الإنتاج المدني لانشغال الدول المصدرة بالإنتاج الحربي، وعلى الرغم من بعد العراق عن ميادين الحرب ، إلا انه تحمل مختلف النتائج الاقتصادية والمالية المترتبة عليها ، وفي مقدمتها أزمة التموين والتضخم النقدي ، والذي يعود إلى عاملين رئيسيين هما : زيادة نفقات الجيش البريطاني في العراق بعد الاحتلال الثاني عام ١٩٤١، وانخفاض حجم الاستيراد بسبب ظروف الحرب ، وعدم مرونة وسائل الإنتاج المحلي لمتغيرات الطلب على السلع التجارية وجراء ذلك فقدت تجارة الاستيراد العراقية (٤٥%) من مصادرها الرئيسية، وتعذر تعويضها من الدول الأخرى (٤٦).

شهد بدء آثار الحرب على نشاط تجارتي الاستيراد والتصدير العراقية وعلى كميتها وقيمتها عام ١٩٤١ نقطة تحول لتجارة الترانسيت العراقية ، فلقد تلاشت حركة السفن التجارية في حوض البحر الأبيض المتوسط ، وازدادت أهمية الخليج العربي كوسيلة اتصال بين الشرق الأوسط والبلاد الأخرى، فضلاً عن نمو الإنتاج الصناعي للهند التي أصبحت مورداً لتجهيز بلدان الشرق الأوسط عن طريق العراق لمعظم السلع والبضائع التي تعذر الحصول عليها من أوروبا وبريطانيا بالذات ، وهكذا عادت أهمية النقل عبر العراق على نحو جديد افتقده منذ افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، وما برحت تجارة الترانسيت ان عاودت نطاقها القديم ، ولم تعد وفقاً على تجارة إيران الخارجية ، وتضخمت قيمتها وكميتها باطراد حتى وصلت عام ١٩٤٤م، إلى (١٣,٦) مليون دينار، منها (١٠,١) مليون قيمة التبوغ التركية المارة بالعراق إلى الولايات المتحدة الامريكية (٤٧).

وكانت أهم عوامل تضخم تجارة الترانسيت العراقية أثناء الحرب، هي صادرات التبوغ التركية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وصادرات الأخيرة إلى تركيا وسوريا ، وأصبحت البصرة منفذاً لجزء كبير من تجارة فلسطين وسوريا وتركيا (٤٨). فقد ألجأت ظروف الحرب تركيا الاعتماد على العراق والتعاون معه في مجال التجارة الخارجية لأول مرة بعد الحرب العالمية الأولى ، وساعد على ذلك ربط سكة حديد بغداد . الموصل بالسكك الحديدية التركية . السورية عام ١٩٤٠ ، بحيث أصبحت مواصلات العراق شريان التجارة التركية غدت تجارة الصادرات والواردات بين العراق وتركيا تأخذ منحاً مرضياً خلال شهر كانون الثاني ١٩٤١، فضلاً عن نشاط تجارة الترانسيت، إذ اخذت السلع والبضائع التركية تتوارد عبر سكة الحديد بطريق الموصل . تل كوجك . الصابونية، ومن وإلى ميناء البصرة ، وفي نهاية عام ١٩٤١ كانت الحركة التجارية بين البلدين قد شهدت نشاطاً نسبياً، غير أن صعوبة الحصول على سيارات الشحن لنقل الأموال والبضائع إلى تركيا أثرت نسبياً على نشاط التجار الذين يتعاملون معها ، وقد أشارت تقارير غرفة تجارة الموصل المنشورة في جريدة الهلال إلى أن حركة الصادرات والواردات مع تركيا غير نشطة خلال العام ١٩٤٢، بينما ازدادت حركة التبادل التجاري بين العراق وتركيا خلال سنوات ١٩٤٣-١٩٤٥ (٤٩).

المبحث الثالث : التطورات التجارية في العراق ١٩٤٦-١٩٥٨

واجهت التجارة العراقية صعوبات متعددة بعد الحرب العالمية الثانية منها ارتباط العراق النقدي بـ (المنطقة الإسترلينية) (*)، واتجهت الحكومة العراقية إلى تخفيف القيود المفروضة على الاستيراد في هذه المنطقة في حين أخضعت الاستيرادات من منطقة (العملات الصعبة) ، لاجازات خاصة بموجب الاتفاقية العراقية البريطانية في الثامنة والعشرين من

مايس ١٩٤٥ ، التي (Online) الأثر الكبير (٢٠١٦) (ISSN) (E-ISSN) العراقية (Print) العراقية بعد الحرب: (ISSN) الأرصدة الإستراتيجية العائدة للعراق في بريطانيا والتي بلغت نحو (٧٠) مليون إسترليني في الثالث عشر من آب ١٩٤٧، بعد مفاوضات طويلة بين الوفد العراقي برئاسة وزير الخارجية محمد فاضل الجمالي والمسؤولين البريطانيين في لندن، وصدر بيان رسمي بعد عقد اتفاقية التسوية ، ويلاحظ في هذا البيان تحميل العراق مصاريف الجيش البريطاني أثناء الحرب ، وخصم مبالغ كبيرة من الأرصدة العراقية لصالح بريطانيا^(٥٠).

كانت السياسات التجارية التي انتهجتها الدول المستوردة من العراق ، تشكل عبء أخرى في وجه التجارة الخارجية للعراق ، فقد فرضت تلك الدول قيوداً شديدة على بعض المنتجات العراقية المصدرة إليها ، فضلاً عن الضرائب المحلية التي تفرضها الحكومة العراقية على تلك المنتجات ، وبالنسبة للضرائب المحلية كان يفرض على التمر العراقية ضريبة استهلاك بنسبة (١٠%) ، وضريبة أخرى بنسبة (١٥%) لمنفعة الإدارة المحلية ، ثم ضريبة التصدير بنسبة (٢٥%) ، مضافاً إليها مبلغ يتراوح ما بين (٢,٦٨٥ - ٧,٢٥٠) ديناراً على الطن الواحد من التمر المكبوسة المصدرة إلى الخارج ، ويضاف إلى ذلك ضريبة أخرى بنسبة (٢%) لمنفعة جمعية التمر العراقية . أما القيود الخارجية فكانت تشمل نوعين الاولى القيود الكمركية من معظم الدول التي تستورد المنتجات العراقية بعد الحرب ولاسيما التمر والشعير ، وتفرض عليها ضرائب كمركية عالية ، أما لحماية منتجاتها المشابهة أو المعوضة لها ، وأما لخفض المستورد منها باعتبارها سلعاً كالمالية ، أو من اجل التمييز في المعاملة بين المنتجات العراقية والمنتجات المستوردة من بلاد أخرى ، مثال ذلك ، إن تركيا فرضت ضريبة على التمر المستوردة إليها من العراق بمقدار (٥٥) ديناراً على الطن الواحد من التمر ، وهذا المبلغ يتجاوز في بعض أنواع التمر نسبة (٢٠٠%) من قيمتها ، اما الثانية فهي القيود النقدية التي فرضتها معظم الدول في الحرب العالمية الثانية ، كعلاج للاختلال الاقتصادي الذي أصاب ميزان المدفوعات في تلك الدول. فرضت الولايات المتحدة الأمريكية على التمر العراقية ضريبة من اجل حماية التمر التي تنتجها منطقة كاليفورنيا، وفرضت إيران نفس الضريبة لحماية تمرها التي تنتجها في منطقة شط العرب المحاذية لمحافظة البصرة في العراق ، وفرضت كل من تركيا واليونان ضرائب باهضة على التمر العراقية المستوردة لحماية منتجاتها المجففة (التين والزبيب)^(٥١).

ومن المشاكل التي واجهت التجارة العراقية بعد الحرب سيطرت الشركات الأجنبية على وسائل الاستيراد والتصدير، وإن العراق بلد زراعي لا صناعي ، فان ثروته الزراعية من حبوب وتمر تحت سيطرة شركة واحدة تعين الأسعار كما تشاء ، وهي شركة اندروير/التي تتحكم بالأسعار والنقل كما تشاء ، وبدون منافس بمعنى ان العراقيين لا يستوردون ولا يصدرون الا بمشورة بريطانية، وبذلت الحكومة العراقية جهوداً كبيرة من اجل تنشيط التجارة العراقية بعد الحرب ، من ضمنها: فتح باب الاستيراد للمنسوجات الصوفية والأقمشة القطنية والصوفية بدون إجازات من البلدان الواقعة ضمن المنطقة الإستراتيجية ، أما في تجارة التصدير ، فقد سمحت باطلاق تصدير الماشية والحبوب^(٥٢).

وقد أثارت إجراءات الحكومة في حصر استيراد السكر والشاي للشركات الأجنبية ، استياء الأهالي وتذمرهم ، لان هذه الشركات كانت تستورد النوعيات الرخيصة والرديئة في سبيل تحقيق الأرباح ، كما تركت نتائج فتح باب الاستيراد للبضائع الكمالية على حساب البضائع الاستهلاكية الضرورية ، وبإوطأ الأسعار وتحديد التجارة مع البلدان الخاضعة للمنطقة الإستراتيجية، والتي فرضت أسعاراً باهضة على بضائعها أثراً سلبياً على موقف الأهالي وازدياد انتقاداتهم للحكومة العراقية، وطالبت الفئات الوطنية والأحزاب بالغاء وزارة التمر ، لذلك اضطر مجلس الوزراء الموافقة على إلغاء وزارة التمر عام ١٩٤٦ ، وأشار نائب الكوت ، ومقرر اللجنة المالية في مجلس النواب إلى وضع الميزان التجاري للعراق بعد الحرب قائلاً : " وددت أن الفت نظر حضراتكم إلى ما ورد في الميزان التجاري العراقي التخميني لعام ١٩٤٦ ، حيث بلغت البضائع المصدرة حوالي (١٣,٥) مليون دينار ، أما البضائع المستوردة فقد بلغت (٢٢,٥) مليون دينار ، فيظهر لحضراتكم التدهور الذي نحن فيه ، إذ أن الفرق بين صادراتنا ووارداتنا قد بلغ حوالي (٩) ملايين دينار . " وشهد العراق موجة غلاء

الأسعار التي شملت (Online) المواد الغذائية ٢٣ (E-ISSN) و (Print) المادة ٤٧٤٧ (ISSN) بسبب البطالة الغلاء ، بينما قررت الوزارة توسيع باب الاستيراد للأقمشة من خارج المنطقة الإستراتيجية ، إلا أنها أقيمت القيود المفروضة على استيراد المواد الغذائية وبعض المواد الزراعية على ما كانت عليه ولم يحصل في العراق إلا تقدم قليل في عمليات الإنماء أوائل الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، فقد بقي إنتاج النفط والإيرادات على مستواه قبل الحرب ، كما أن الإنتاج الزراعي والصناعي لم يتغير إلا تغييراً قليلاً ، وتلاقت الحكومة العجز الذي حصل في ميزان المدفوعات ، وذلك بسحبها من احتياطي العملة الأجنبية ، ولم يصرف على المشاريع الاقتصادية الكبيرة إلا القليل حتى عام ١٩٥٠ (٥٣).

واعلنت سياسة توفيق السويدي في عام ١٩٥٠ بأنها تتطوي على الاخوة العربية واقامة علاقات وثيقة مع الدول الشرقية وتحقيق الاصلاح القانوني ، والاعمار الصناعي والاقتصادي وقد اتصفت السنوات المالية (١٩٥٠-١٩٥١) تحسناً، حيث بدأت الخزينة بالامتلاء، وغدت إيرادات الكمارك والضرائب الجديدة تعمل عملها ، وفي نهاية السنة استطاعت وزارة المالية ان تعلن ان الايام السيئة قد انتهت بفضل عوائد النفط المتزايدة والموازانات المريحة في الميزانية الجارية ، وفي ميزانية الاشغال الرئيسية ، ومع ذلك فان خسارة مهارة اليهود ومساهماتهم في ميدان التجارة والصيرفة والالتزامات الثقيلة الذي فرضها قانون الصيرفة الذي اصدر في كانون الثاني عام ١٩٥٠ لا نعتقد ان تخلي اليهود عن جنسيتهم العراقية عند صدور قانون اسقاط الجنسية عنهم في هذه الوزارة قد ترك فراغاً في ميدان الاعمال التجارية والصيرفة ، ذلك لان مثل هذا الفراغ سرعان ما تم سده بالنازحين من النجف وكربلاء والناصرية والديوانية ومختلف انحاء الجنوب وكذلك الموصل والذين حلوا محل اليهود في العمال الصيرفة وصياغة الذهب والفضة ومخازن السلع الكبرى والخانات التي كان اليهود يديرونها في بغداد، وجميع هذه الامور كانت ععبة من الناحية الاقتصادية (٥٤).

ولم يعد يسمح بالمزيد من اجازات الاستيراد في هذا الوقت ، ولذلك بقيت السلع المتوفرة في البلاد قليلة ، وقد ارتفعت اسعار المواد المستوردة ، وكذلك المواد الغذائية عند اندلاع الحرب الكورية كان موسم الحصاد لسنة ١٩٥٠ جيداً على الرغم من حدوث فيضانات مدمرة وبروز ظاهرة الاعاصير في البصرة في شهر ايار من هذه السنة ، وقد بلغت قيمة الصادرات الى حد الضعف اذا ما قورنت بصادرات السنة السابقة ، واصبحت زيادة عوائد النفط تمثل موطناً متعاضماً بصفة دائمة (٥٥).

وعلى اثر ازدياد الموارد المالية المتحققة من زيادة العوائد النفطية تم انشاء في عام ١٩٥٠ هيئة مخططة اطلق عليها اسم (مجلس الاعمار) ، خصصت لميزانيته جميع العوائد النفطية (٥٦) . الذي كان يتألف من ثمانية اعضاء من بينهم رئيس الوزراء ووزير المالية وستة اعضاء من غير الموظفين الذين يتلقون المرتبات تعلن اسماؤهم بارادة ملكية ويمكنون في وظائفهم خمس سنوات، وكانت الشخصية البارزة فيه هو ارشد العمري واستطاع هذا المجلس ان يضع منهاجاً لمدة خمس سنوات ، وان يخصص مبلغ مائة وخمسة وخمسين مليون دينار عراقي لانفاقه خلال تلك المدة ، ولكن سرعان ما غدا واضحاً بعد ذلك مباشرة بان الإيرادات المخصصة لذلك سوف تكون متوفرة وفقاً للتعديل الذي ادخل على اتفاقات النفط ، حيث بدأت مفاوضات الحكومة العراقية مع شركات النفط العاملة في العراق لتعديل الامتيازات الممنوحة لها منذ اوائل شهر تموز ١٩٥٠ ، حيث صدر بيان عن تلك المفاوضات في اليوم العاشر من اب من العام نفسه ، كما ان العراق استفاد من الحركة التي اقدم عليها الدكتور محمد مصدق رئيس الوزراء الايراني الذي اعلن تأميم النفط الايراني ، وسرعان ما وافقت الشركات العاملة في العراق على تقديم مبدأ مناصفة الارباح ، وعندما اثرت ضجة حول المطالبة بتأميم النفط ، رد نوري السعيد عليهم بأن العراق سوف يحصل على اكثر من نصف الارباح اذا ما حصل أي قطر اخر في المنطقة مثل ذلك المقدار (٥٧)

وبفضل تزايد إيرادات النفط ، شرع العراق بتنفيذ برنامج الأعمار الذي استهدف تجهيز البلاد بالمرافق الإنتاجية والعمرائية، التي تمكنه عند اضمحلال ثروته من النفط في الاحتفاظ بدخل وافٍ متزايد للبلاد . وقد خصص لهذا البرنامج (٧٠%) من دخل النفط ، ولاسيما في المراحل الأولى ، أما ما تبقى من دخل النفط (٣٠%) فقد خصص للميزانية العامة،

واثر تأسيس مجلس (Online)، ومنذ العراق (E-ISSN) مسبقاً (Print) ١٩٥٦-١٩٥٦ (ISSN) ، وقدرت المصروفات التي يتطلبها البرنامج بـ (٦٥,٨) مليون دينار عراقي . وبناءً على طلب الحكومة العراقية قامت بعثة من البنك الدولي للإنشاء والأعمار بزيارة العراق عام ١٩٥١ ، وقدمت تقرير اشتمل على برنامج مدته خمس سنوات قدرت مصروفاته بـ (١٦٨,٥) مليون دينار عراقي ، فأبدلت الحكومة العراقية برنامجها الأول على ضوء توصيات البنك الدولي للإنشاء والأعمار ، ببرنامج لمدة ست سنوات (١٩٥١-١٩٥٧) والذي تطلب صرف مبلغ (١٥٥,٤) مليون دينار عراقي . وارتبط ازدياد التغلغل الاقتصادي الأمريكي في العراق الذي شمل المساعدات الاقتصادية على شكل معونات وقروض واستثمارات مالية في مختلف القطاعات (الزراعة - الصناعة - التجارة) ما بين عامي ١٩٢١، ١٩٥٨ ونجاح حكومة واشنطن في اشراك موظفيها في مجلس الاعمار ، وقد اسهم رأس المال الأمريكي في العراق قبل الرابع عشر من تموز ١٩٥٨ بمقدار (٦٠) مليون دولار في المجال النفطي ، فضلاً عن احالة مجلس الاعمار (١٨) مشروعاً لشركات امريكية وقد نفذت هذه الشركات (٩) مشاريع لغاية ١٩٥٨^(٥٨).

وكانت أهم المشروعات الرئيسية في برنامج مجلس الاعمار ، السيطرة على الفيضانات في دجلة والفرات ، وخرن المياه الزائدة التي يمكن استغلالها في الري وبناء سدود، وخصصت اكثر من نصف الاعتمادات المالية لمشاريع الري والبلز واستصلاح الاراضي يقابلها ايضا ارتفاع كبير في تخصيصات الهياكل الارتكازية المتمثلة بالنقل والمواصلات والمباني ، اما القطاع الصناعي فلم ينل الا جزءاً قليلاً وقد يرجع السبب في ذلك تأثر مجلس الاعمار باراء الخبراء الاجانب ومقترحاتهم حول المسائل الانمائية ، ويلاحظ من منهاج مجلس الاعمار عدم تخصيص أي مبالغ لتطوير القطاع التجاري ، على اعتبار أن توسع القطاعين الزراعي والصناعي ، والسدود والطرق مرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بالقطاع التجاري ، التي تهدف مجتمعة إلى نمو وتقدم الاقتصاد العراقي بشكل عام^(٥٩).

وشهد العراق في عقد الخمسينات، ارتفاعاً في الدخل النقدي للحكومة، ونشاطاً في الفعاليات الاعمارية ، فضلاً عن ازدياد دخل الفرد ، وازدياد رأس المال المنتج ، وفي الوقت ذاته ازدياد الاستيرادات الأخرى وارتفعت الأثمان، فقد بينت وزارة المالية العراقية ميزانية عام ١٩٥٧ ، وأسباب الزيادة الكبيرة في الاستيرادات ، وتقلص الصادرات ونسبتها على النحو الاتي^(٦٠):

اولاً : ارتفاع الأرقام القياسية للإنتاج العالمي، بإعادة تنظيم القوى الإنتاجية في دول أوروبا واليابان .

ثانياً : مشاريع الأعمار في العراق .

ثالثاً : تشجيع الحكومة للاستيراد الصناعي .

رابعاً : تراكم الأرصدة بالعملة الأجنبية من (٥٠,٥٠٠,٠٠٠) دينار في عام ١٩٥١ إلى (١٣١,٤٠٠,٠٠٠) دينار عام ١٩٥٦ .

خامساً : تخفيف حدة التضخم بتشجيع الاستيراد ، وتسهيل إجازات الاستيراد والتحويل الخارجي والتعرفة الكمركية .

سادساً : ضبط تجارة التصدير في حدود كفاية الحاجة المحلية.

ازداد العجز في الميزان التجاري في عامي ١٩٥٢-١٩٥٣، وكان السبب في ذلك هو بدء نشاط مجلس الأعمار العراقي ونموه ، والعودة إلى سياسة التسبب التجاري ، التي سببت عدم اهتمام الدول الأجنبية بشراء المحاصيل العراقية مادامت صادراتها تدخل العراق بدون قيد أو شرط ، وتميزت هذه الفترة بعدم زيادة الصادرات العراقية ، مع زيادة مطردة في الاستيرادات العراقية بلغت في عام ١٩٥٧ أربع أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٥٠ ، أما تجارة الترانسيت فقد حافظت على مستواها الثابت في اغلب السنين الأخيرة لهذه الفترة^(٦١).

ويمكن تأشير عدد من الملاحظات على التجارة الخارجية للعراق في عقد الخمسينات منها^(٦٢):

اولاً : أن الصادرات العراقية تشمل البترول، ومنتجات نباتية وحيوانية.

ثانياً: تذبذب الإنتاج (Quality) والحيواني (Animal) والبيروني (PBI) (ISSN) الخية (Print) في العراق ٢٠١٦ (ISSN) فقد تذبذبت الصادرات العراقية.

ثالثاً : تمثلت الواردات في المواد التي لا ينتجها العراق مثل (السكر والشاي والقهوة والبن وغيرها) ، والمنسوجات القطنية والصوفية والحريرية ، والمواد الكيماوية والورق والآلات والحديد والصلب والسمنت والخشب وغيرها).

رابعاً : انتعاش تجارة الترانسيت العراقية ذات الأهمية الكبرى للاقتصاد العراقي بسبب الموقع الجغرافي للعراق ، ومجاورة سوريا وتركيا وإيران له ، وموقعه على الخليج العربي .

خامساً : ازدياد استيرادات السلع الاستهلاكية من (٢٢) مليون دينار عراقي في عام ١٩٥٣ إلى (٦٠) مليون دينار عراقي في نهاية الخمسينات ، بينما ارتفعت قيمة الاستيرادات من السلع الأوربية خلال الفترة ذاتها من (٢٣) إلى (٤٤) مليون دينار عراقي.

وقد اشارت معظم الدراسات التاريخية ، عن تقدم العراق الاقتصادي في عام ١٩٥٤ ذكر فيه : ((يصح اعتبار عام ١٩٥٤ عام رخاء وتقدم في العراق ، على الرغم من الفيضان العظيم الذي عرض البلاد للخطر ، والكساد الذي خيم على الأسواق في بعض المواسم ، فقد أخذت المبالغ الجسيمة التي أنفقها مجلس الأعمار تعمل عملها فيتنشيط الحركة الاقتصادية ، وتشغيل الأيدي العاطلة ، ورفع القوة الشرائية لدى طبقات الشعب ، ونشطت التجارة الخارجية نشاطاً ظاهراً ، كما انتعشت حركة العمران ، وتأسيس الشركات والمشاريع الإنشائية والصناعية ، واستمر توافد الأجانب على العراق للعمل فيه ، وما يزال النفط في مقدمة المواد التي تهبي الأموال اللازمة لهذا الانتعاش الاقتصادي))^(١٣).

ومما يؤخذ على الاقتصاد العراقي منذ أوائل الخمسينات ، ارتباطه بالقطاع النفطي المحرك الأساس والمحدد لمعالم الاقتصاد العراقي ، وقد انعكس هذا على قطاع التجارة الخارجية ، حيث أصبحت معظم الصادرات العراقية تتألف من النفط الخام ، وكان لهذا الانعكاس أثره المباشر في وجود عجز مزمن في الميزان التجاري (باستثناء النفط) ، كما أن سياسة الوزارات التي تعاقبت على العراق اكتفت بصادرات النفط الخام ، وأهملت تشجيع الصادرات الغير نفطية ، لعدم تحديدها معايير التنمية الاقتصادية ، وإهمال القطاع التجاري ، فضلاً عن عدم تشجيعها لاستثمارات الصناعات البديلة للمستوردات ، إضافة لركود الإنتاج الزراعي والحيواني خلال الخمسينات ، مما كان له الأثر الواضح في هبوط الصادرات العراقية ، وفتح باب الاستيرادات من الخارج لسد الفجوة المتزايدة في زيادة الطلب الاستهلاكي وبين الإنتاج المحلي^(١٤).

وساهمت بعض الأحداث الخارجية في التأثير على تجارة العراق الخارجية المرتبطة بالنفط ، ومنها تأمين النفط الإيراني (١٩٥١-١٩٥٢) ، إذ أن الظروف السياسية التي أحاطت بإنتاج النفط وتصديره من إيران ، شجعت الشركات المستثمرة في العراق على مضاعفة جهودها في استخراج النفط العراقي ، ومد أنابيب النفط إلى المنافذ البحرية^(١٥) . وبذلك زادت كميات النفط المصدرة من (٧,٩٥١,٥٩٤) طناً عام ١٩٥١ إلى (٢٧,٠٠٥,٤١٢) طناً في عام ١٩٥٣^(١٦) . وكذلك انعكاسات تأمين قناة السويس ، والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ، وكان للحدث الأخير ، وما تبعه من سف ل أنابيب ومحطات ضخ النفط العراقي إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط ، أثره الكبير في انخفاض كميات النفط المصدرة خلال عامي ١٩٥٦ و١٩٥٧ ، إذا ما قورنت بالكميات المصدرة بين عامي ١٩٥٥ و١٩٥٨^(١٧).

كما أدت سياسة الاستيراد الحر التي اتبعتها العراق في عقد الخمسينات، إلى خلق أنماط من سلع الاستهلاك المستوردة، والتي لا تتناسب مع مرحلة النمو الاقتصادي، ويكمن السبب في ذلك إلى مكافحة سياسة التضخم وارتفاع الأسعار بعد نمو عوائد النفط، وخلق قوة شرائية غير متوازنة تفوق الزيادة في نمو الإنتاج القومي. وهكذا فقد كان استيراد اغلب المواد غير خاضع لإجازات الاستيرادات خلال الخمسينات ، لذلك نجد أن التوسع في الاستيرادات لم يكن موجهاً لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية ، (١٩٥٢-١٩٥٨) ، وان صادرات العراق (غير النفطية) ، لم تشكل إلا نسبة ضئيلة ، فيما شكلت الصادرات النفطية ارتفاعاً كبيراً من نسبة إجمالي الصادرات العراقية ، أما الاستيرادات (باستثناء استيرادات

شركات النفط) ، فقد (Online) ، وأحدثت ٣ غير (SSN) (البريد الإلكتروني) (Prigri) ٩ ٢٠١٦ (ISSN) (ISSN) (ISSN) انخفضت نسبتها ، كذلك أن تركيب التجارة الخارجية (الصادرات والاستيرادات) خلال تلك الفترة يدل على ضعف السياسة التجارية ، تجاه متطلبات التنمية الاقتصادية في العراق ، فضلاً عن ضعف السياسة التجارية ، فقد خلقت السياسة تلك أوضاعاً من شأنها زيادة استثمار رؤوس الاموال في القطاع التجاري دون القطاعات الإنتاجية الأخرى ، وفي هذا الصدد يشير الباحث عبد الأمير العبود في مقال نشرته مجلة القانون والاقتصاد والتي تصدر عن جامعة البصرة ، مبرراً فيه أسباب قيام الاحتكار الحكومي للتجارة الخارجية لعمليات التجارة الخارجية في العراق امراً ضرورياً ، لان حوالي ربع الدخل القومي يصرف في الخارج للحصول على السلع الأجنبية عن طريق الاستيراد ، وان ما سيقارب ربع الدخل القومي يستحصل من الخارج عن طريق التصدير ، وان ما يقارب نحو نصف الدخل القومي يستحصل من النفط (١٨).

ولا بد من الإشارة الى طرق المواصلات التجارية، ودور المنافذ البرية والبحرية في، خدمة التجارة الخارجية للعراق أهمية المنافذ البحرية قياساً إلى المنافذ البرية من مجموع التجارة الخارجية، حيث بلغت النسبة المئوية للمنافذ البحرية أربعة أضعاف المنافذ البرية من مجموع التجارة الخارجية للعراق للفترة (١٩٥١-١٩٥٨). ويتبين من خلاله مدى ضآلة نسبة التجارة البرية قياساً للتجارة البحرية، والذي له انعكاسات على علاقات العراق التجارية مع دول العالم (١٩).

أهم النتائج التي توصل اليها الباحث :

أوضحت الدراسة ان التجارة تمثل الشريان الحيوي الذي يوصل الاقتصاد العراقي باقتصاديات الدول العالمية ومثلت ظاهرة اختلال الميزان التجاري مشكلة واضحة في بنية الاقتصاد العراقي خلال فترة العشرينيات من القرن العشرين ، فكان العجز واضحاً بين قيمة الاستيراد والتصدير ، واتضح لنا الاسباب الاساسية لهذه الظاهرة التي تتمثل بحداثة الدولة اولا ، وقلة خبرة اجهزتها الادارية المتخصصة، وافتقارها للبنى الاساسية ثانياً والتخلف في الانتاج الزراعي والصناعي وامتازت تجارة العراق الخارجية بسيطرة بريطانيا على الاستيراد والتصدير من العراق واليه ، ثم الهند وبقية الدول الاخرى ، وشملت معظم استيرادات العراق من بريطانيا الاقمشة القطنية والصوفية والحريية بانواعها ، والالات ومواد البناء ، اما الهند فكانت الاستيرادات تشمل البن والشاي والصابون ، اما صادرات العراق الرئيسية تنحصر في الانتاج الزراعي المتمثل بالتمور، والانتاج الحيواني المتمثل بالجلود والاصواف .

وكشفت الدراسة الاسباب الخارجية والداخلية التي أدت الى تدهور التجارة في العراق في فترة الثلاثينيات من القرن العشرين منها: التقلبات التي طرأت على سعر الباون وهبوطه، الامر الذي نجم عنه اثار سلبية كبيرة على البلدان المرتبطة في تعاملاتها التجارية بالباون جميعها ، والعراق كان من بينها ، ولجوء معظم الدول الى زيادة الرسوم الكمركية على السلع الواردة اليها في محاولة منها حماية منتوجاتها المحلية واحتكار ايران تجارتها الخارجية وتحديد مقدار الصادرات والواردات واستمرارها بمنع الحوالات الى العراق اثر كبير في تدهور التجارة منها واليها . وعدم عقد اتفاقيات تجارية وكمركية للعراق مع البلدان المجاورة.

وبيّنت الدراسة اثار الحرب العالمية الثانية على التجارة العراقية، فقد انقطعت معظم طرق المواصلات بين الشرق والغرب، وأصبحت القوافل التجارية معرضة للهجوم، فضلاً عن تحديد حمولة السفن المخصصة للإنتاج والاستهلاك المدني من جهة، والى جمود معظم الإنتاج المدني لانشغال الدول المصدرة بالإنتاج الحربي.

وأوضحت الدراسة على الرغم من بعد العراق عن ميادين الحرب، إلا انه تحمل مختلف النتائج الاقتصادية والمالية المترتبة عليها ،وفي مقدمتها أزمة التمويل والتضخم النقدي، والذي يعود إلى عاملين رئيسين هما : زيادة نفقات الجيش البريطاني في العراق بعد الاحتلال الثاني عام ١٩٤١، وانخفاض حجم الاستيراد بسبب ظروف الحرب ، وعدم مرونة وسائل الإنتاج المحلي لمتغيرات الطلب على السلع التجارية وجراء ذلك فقدت تجارة الاستيراد العراقية (٤٥%) من مصادرها الرئيسية، وتعذر تعويضها من الدول الأخرى.

وكشفت الدر (Online) مجلة التجارة العراقية للدراسة (Print) بأية كتابات لتجارة (ISSN) الحاجات المحلية من السلع الغذائية وغير المصنعة والمستوردة، وبعض السلع الأوربية الرأسمالية الخاصة لمتطلبات برنامج الأعمار العراقي وشركات النفط الأجنبية، مما كان لها الأثر السلبي على التجارة الخارجية للعراق، ومن ثم على العلاقات التجارية بين العراق والدول المجاورة. ويلاحظ من منهاج مجلس الأعمار عدم تخصيص أي مبالغ لتطوير القطاع التجاري، على اعتبار أن توسع القطاعين الزراعي والصناعي، والسودود والطرق مرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بالقطاع التجاري، التي تهدف مجتمعة إلى نمو وتقدم الاقتصاد العراقي.

أن أية دولة نامية تبتغي تحقيق معدلات اقتصادية سريعة النمو، واستغلال الاستثمارات، لا بد لها من نهج أسلوب التخطيط التنموي، ونجاح هذا الأسلوب يتوقف على حجم وقيادة القطاع العام للاقتصاد الوطني في تلك الدولة.

هوامش البحث

الهوامش:

- (١) السامرائي، سعيد عبود: الاقتصاد العراقي الحديث دراسة تحليلية في هيكل الاقتصاد العراقي وأفاق تطوره، (بغداد، ١٩٨٢) ص ٢٨٩.
- (٢) نخبة من الباحثين العراقيين: حضارة العراق، ج١٢، (بغداد، ١٩٨٥)، ص ١٥٣-١٥٤.
- (٣) السكوني، ناطق: مدى التقدم الاقتصادي في العراق، (بغداد، ١٩٦٠)، ص ٣؛ السامرائي، سعيد عبود: اقتصاديات العراق، (بغداد، ١٩٧٠)، ص ٩.
- (٤) الجواهري، عماد احمد: تاريخ مشكلة الاراضي في العراق دراسة في التطورات العامة، (بغداد ١٩٧٨)، ص ٩٢.
- (٥) الصوفي، علي حمزة عباس عثمان: العلاقات التجارية بين العراق وتركيا (١٩٢٦-١٩٥٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الموصل ٢٠٠٤، ص ٤٢؛ جميل، مظفر حسين: سياسة العراق التجارية، (القاهرة، ١٩٤٩)، ص ٣٢-٣٤، الجليلي، عبد الرحمن: محاضرات في اقتصاديات العراق، (بغداد، ١٩٥٠)، ص ٨٣-٨٤.
- (٦) الصوفي: المصدر السابق، ص ٤٣-٤٥.
- (٧) فوستر، هنري: نشأة العراق الحديث ترجمة: سليم طه التكريتي، ج ٢، (منشورات الفجر، بغداد ١٩٨٩)، ص ٤١١-٤١٣.
- (٨) الصوفي: المصدر السابق، ص ٤٦.
- (٩) فوستر: المصدر السابق، ص ٤١٣.
- (١٠) العبادي، احمد عويدي: مقدمة لدراسة العشرات الاردنية ١٩٢١-١٩٨٤ (عمان، ١٩٨٤)، ص ١٩١؛ الصوفي: المصدر السابق، ص ٤٩.
- (١١) الصوفي: المصدر السابق، ص ٧٢.
- (١٢) نخبة من الباحثين: المصدر السابق، ص ١٦٩-١٧٠.
- (١٣) مجلة الجمعية الجغرافية العراقية: قضية الضرائب الداخلية والقيود الكمركية الاجنبية، المجلد الخامس بغداد، حزيران ١٩٦٩، ص ٧٩؛ مجلة غرفة تجارة بغداد: تصدير الثمر العراقية الى تركيا، العدد (١)، السنة الثانية، بغداد كانون الثاني ١٩٣٩، ص ٥٢-٥٣، الصوفي: المصدر السابق، ص ٧٧-٧٨.
- (١٤) مجلة الشرق الأدنى: علاقات العراق مع الدول المجاورة، العدد ٣٢، السنة الاولى، القاهرة ١٩٢٨، ص ٢٠.
- (١٥) حسن، محمد سلمان: التطور الاقتصادي في العراق، (منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٥)، ص ٣٥٧-٣٥٩.
- (١٦) احمد، كمال مظهر: صفحات من تاريخ العراق المعاصر دراسات تحليلية، (منشورات مكتبة البديليسي، بغداد، ١٩٨٧)، ص ٨٧-٨٩.
- (١٧) الصوفي: المصدر السابق، ص ٨٤.
- (١٨) الخفاجي، مشتاق طالب حسين: العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية الاداب، جامعة الكوفة ٢٠٠١)، ص ١٠٦-١١٠.
- (١٩) المصدر نفسه، ص ١١١-١١٢.
- (٢٠) جريدة العراق، العدد (٢٩١٥)، تشرين الثاني ١٩٢٩.
- (٢١) الصوفي: المصدر السابق، ص ٨٥-٨٧.
- (٢٢) المصدر نفسه، ص ٨٧.
- (٢٣) احمد، كمال مظهر: العراق في سنوات الازمة الاقتصادية العالمية ١٩٢٩-١٩٣٣، مجلة افاق عربية العدد (٧)، بغداد، ١٩٨٣، ص ٢٢.
- (٢٤) احمد: صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص ٩٩.
- (٢٥) الخفاجي: المصدر السابق، ص ١٧٧-١٧٩.
- (٢٦) الصوفي: المصدر السابق، ص ٨٩-٩١.
- (٢٧) وكلاء التاج أو مؤسسة وكلاء التاج البريطاني للمستعمرات (مهمتها تزويد المستعمرات بكل ما تحتاجه من معدات ولوازم بريطانية مقابل اجور معينة، ودفع رواتب الموظفين البريطانيين نيابة عن الحكومة العراقية، وربط السوق العراقية ببريطانيا. الصوفي: المصدر السابق، ص ٩٠.
- (٢٨) احمد: صفحات من تاريخ العراق المعاصر، ص ١١٥.
- (٢٩) سليمان، حكمت سامي: نفض العراق دراسة اقتصادية سياسية، (منشورات وزارة الثقافة والاعلام، بغداد، ١٩٧٩)، ص ١٠٦.
- (٣٠) السامرائي، سعيد عبود: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، (النجف، ١٩٧٣)، ص ١٣١.
- (٣١) الصوفي: المصدر السابق، ص ١١٢-١١٣.
- (٣٢) المصدر نفسه، ص ١١٤.
- (٣٣) بلال، عبد الحميد: الجغرافية الاقتصادية وشؤون العراق التجارية والاقتصادية (بغداد، ١٩٤٥م) ص ٢٣٢.
- (٣٤) كاتلين، لانكلي: تصنيع العراق، ترجمة محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني، (بغداد، ١٩٦٣)، ص ١٢٨-١٢٩.
- (٣٥) الدوري، امجد خضير محمد: التطور الصناعي في العراق ١٩٥٨-١٩٧٩ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٤، ص ٢٧-٢٨.
- (٣٦) الصوفي: المصدر السابق، ص ١١٢-١١٣.
- (٣٧) المصدر نفسه، ص ١١٧-١١٨.
- (٣٨) احمد، كمال مظهر: تاريخ ايران الحديث، (بغداد، ١٩٨٥)، ص ١٥٦.
- (٣٩) الصوفي: المصدر السابق، ص ١٢١.
- (٤٠) حقي عبد الكريم: تاريخ الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م، ج ٢، (بغداد، ١٩٥٧م).
- (٤١) كيرك، جورج: الشرق الاوسط في اعقاب الحرب العالمية الثانية، ترجمة: سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي، (بغداد، ١٩٩٠م) ص ٦.
- (٤٢) لونكريك، ستيفن همسلي، العراق الحديث من ١٩٠٠-١٩٥٠، ترجمة: سليم طه التكريتي، ج ٢، (بغداد، ١٩٨٨م)، ص ٤٥١.

- (٤٢) احمد ، ابراهيم خليل: تاريخ العراق المعاصر (المجلد ١٩٤٩-١٩٦٢) ص ١٢٢، الحسيني، عبد الرزاق، مع تاريخ العراق الحديث، ج ٦، ط٤ (بيروت ، ١٩٧٤) ص ٨٣ .
- (٤٣) الصوفي : المصدر السابق ، ص ١٣٧-١٤٢ .
- (٤٤) ابو علي ، عبد الفتاح حسن : تاريخ الامريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الامريكية ، منشورات دار المريخ ، الرياض ، (١٩٨٧)، ص ١٧٨-١٨٠ .
- (٤٥) الصوفي : المصدر السابق ، ص ١٤٣-١٤٤ .
- (٤٦) الحبيب : عبد الرحمن : محاضرات في تطور تجارة العراق ، (القاهرة ، ١٩٦٧) ، ص ٧٣ .
- (٤٧) احمد عبد الباقي واخرون ، جغرافية العراق والبلاد العربية ، ط١ (بغداد : ١٩٤٧م) ص ١٠٣ ؛ الصوفي : المصدر السابق ، ص ١٤٦-١٤٧ .
- (٤٨) الحبيب: المصدر السابق ، ص ٧٣ .
- (٤٩) الصوفي : المصدر السابق ، ص ١٤٧-١٤٨ .
- (*) المنطقة الاسترلينية: مصطلح اطلق لأول مرة رسميا في تشرين الاول ١٩٣٩ ، واستعمل في التشريع البريطاني في تموز ١٩٤٠ ، وهناك اختلاف كبير بين المنطقة الاسترلينية تختلف عن الكتلة الاسترلينية ، فالكتلة الاسترلينية تضم بلاداً لا تخضع لبريطانيا سياسياً مثل الدول الاسكندنافية ، اما المنطقة الاسترلينية فقد اقتصر على البلاد التابعة للامبراطورية البريطانية ، وعلى البلاد التي كانت خاضعة لبريطانيا سياسياً في السابق مثل العراق ومصر ، وان الجنيه الاسترليني كان يتمتع في ظل الكتلة بحرية التحول إلى العملات الأخرى ، بينما نجده في ظل المنطقة قد فقد خاصية التحول إلى عملات البلاد غير الاعضاء في هذه المنطقة ، وهكذا يتضح ألف الكتلة الاسترلينية كانت تقوم على حرية الصرف وحرية انتقال رؤوس الاموال وحرية التجارة ، بينما تقوم المنطقة الاسترلينية على الرقابة على الصرف وعلى تقييد التجارة ، وتقييد انتقال رؤوس الاموال بين دول المنطقة والدول الأخرى ، ومما هو جدير بالذكر ان الغاء الكتلة الاسترلينية ودخول العراق عضواً في المنطقة الاسترلينية ما بين عامي ١٩٣٩-١٩٥٩ لم يغير ذلك من مركز الاقتصاد العراقي غير تفاقم تبعيته النقدية ، ينظر : - سعيد عبود السامرائي ، العراق والمنطقة الاسترلينية (بغداد : ١٩٦٠) ص ٢٩ - ٣٠ .
- (٥٠) الحسني ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، (بيروت ، ١٩٧٤) ص ١٩٤-١٩٥ ؛ الصوفي : المصدر لسابق ، ص ٢٣٧ .
- (٥١) المصدر نفسه : ص ٢٣٧-٢٣٨ .
- (٥٢) جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٢٣٥٠) ، ٤ آذار ١٩٤٦ ؛ الصوفي : المصدر لسابق ، ص ٢٣٧ .
- (٥٣) مجلة غرفة تجارة بغداد ، ج١ ، ج٢ ، كانون الثاني ، شباط ١٩٤٦م ، ص ص ٥٨-٥٩ ؛ جريدة صوت الأحرار ، العدد (٣٧) ، ١١ حزيران ١٩٤٦ ؛ الصوفي : المصدر لسابق ، ص ٢٣٨-٢٣٩ .
- (٥٤) لونكريك : العراق الحديث من ١٩٠٠-١٩٥٠ ، ص ٥٩٢ .
- (٥٥) المصدر نفسه .
- (٥٦) الدوري : المصدر السابق ، ص ٤٥-٤٦ .
- (٥٧) لونكريك : العراق الحديث من ١٩٠٠-١٩٥٠ ، ص ٦٠٠-٦٠١ .
- (٥٨) للمزيد من التفاصيل ينظر: صادق حسين الزبيدي : سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه العراق ، (بغداد ، ٢٠٠٩) ، ص ٢٠٧-٢٠٩ ؛ الصوفي : المصدر لسابق ، ص ٢٥٢-٢٥٣ .
- (٥٩) بينروز ، اديث وائي ايف : العراق في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥ ، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسي ، (منشورات الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٩) ، ص ٢٨٦-٢٨٨ ؛ الدوري : المصدر السابق ، ص ٥٦ .
- (٦٠) الصوفي : المصدر لسابق ، ص ٢٥٤ .
- (٦١) الحبيب: المصدر السابق ، ص ٧٦ .
- (٦٢) لونكريك : العراق الحديث من ١٩٠٠-١٩٥٠ ، ص ٦٠١ ؛ الصوفي : المصدر لسابق ، ص ٢٥٥ .
- (٦٣) جريدة الزمان ، العدد (٥٢٤٣) ، ١٩ كانون الثاني ١٩٥٥ .
- (٦٤) شرايحة ، وديع : تخطيط التجارة الخارجية ، (الاردن : ١٩٧٥) ، ص ٧٥ .
- (٦٥) احمد: تاريخ ايران الحديث ، ص ١٧٣-١٨٤ .
- (٦٦) الصوفي : المصدر لسابق ، ص ٢٥٦ .
- (٦٧) رضوان ، السياسة الصهيونية تجاه البحر الاحمر ومضيق باب المندب ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ٥٨-٩٤ .
- (٦٨) الصوفي : المصدر لسابق ، ص ٢٥٧ .
- (٦٩) المصدر نفسه ، ص ٢٥٨ .

المصادر

- ❖ الجليلي ، عبد الرحمن : محاضرات في اقتصاديات العراق ، (بغداد ، ١٩٥٥) ص ٨٤ .
- ❖ الجواهري ، عماد احمد : تاريخ مشكلة الاراضي في العراق دراسة في التطورات العامة ، (بغداد ١٩٧٨) ، ص ٩٢ .
- ❖ ابو علي ، عبد الفتاح حسن : تاريخ الامريكيتين والتكوين السياسي للولايات المتحدة الامريكية ، منشورات دار المريخ ، الرياض ، (١٩٨٧) .
- ❖ الحبيب : عبد الرحمن : محاضرات في تطور تجارة العراق ، (القاهرة ، ١٩٦٧) .
- ❖ الحسني ، عبد الرزاق ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٦ ، ج٧ ، (بيروت ، ١٩٧٤) .
- ❖ احمد ، كمال مظهر : صفحات من تاريخ العراق المعاصر دارسات تحليلية ، (منشورات مكتبة البديسي ، بغداد ، ١٩٨٧) .
- ❖ _____ : تاريخ ايران الحديث ، (بغداد ، ١٩٨٥) ، ص ١٧٣-١٨٤ .
- ❖ احمد ، ابراهيم خليل : تاريخ العراق المعاصر ، (الموصل ، ١٩٨٩) .
- ❖ احمد عبد الباقي واخرون ، جغرافية العراق والبلاد العربية ، ط١ (بغداد : ١٩٤٧) .
- ❖ السامرائي، سعيد عبود : مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي ، (النجف ، ١٩٧٣) .
- ❖ _____ : اقتصاد العراقي الحديث دراسة تحليلية في هيكل الاقتصاد العراقي وأفاق تطوره ، (بغداد ، ١٩٨٢) ص ٢٨٩ .
- ❖ السكوني ، ناطق : مدى التقدم الاقتصادي في العراق ، (بغداد ، ١٩٦٠) .
- ❖ العبادي ، احمد عويدي : مقدمة لدراسة العشائر الاردنية ١٩٢١-١٩٨٤ ، (عمان ، ١٩٨٤) .
- ❖ بلال، عبد الحميد : الجغرافية الاقتصادية وشؤون العراق التجارية والاقتصادية (بغداد، ١٩٤٥) .
- ❖ بينروز ، اديث وائي ايف : العراق في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٥-١٩٧٥ ، ترجمة : عبد المجيد حسيب القيسي ، (منشورات الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٩) .
- ❖ جميل ، مظفر حسين : سياسة العراق التجارية ، (القاهرة ، ١٩٤٩) .
- ❖ حقي عبد الكريم : تاريخ الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥م ، ج٢ ، (بغداد ، ١٩٥٧) .
- ❖ حسن ، محمد سلمان : التطور الاقتصادي في العراق ، (منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٥) .
- ❖ سليمان ، حكمت سامي : نظم العراق دراسة اقتصادية سياسية ، (منشورات وزارة الثقافة

Sources

❖ Aljalili , eabd alrahmn : *muhadarat fi aiqtisadiat aleiraq*[lectures in economics Iraq] , (baghdad , ١٩٥٥) ٨٤ .

❖ Aljawahiri , eimad 'ahmad : *tarikh mushkilat al'aradi fi aleiraq dirasatan fi alttatawart aleammat*[History of the land problem of in Iraq study at the developments as the public] , (bgdhdad ١٩٧٨) , s ٩٢ .

❖ Abu ealiat , eabd alfattah hasan : *tarikh alamriktyn walttakwin alssiasi lilwilayat almuttihadat al'amrikiat*[the history of the Americas and the political configuration of the United States of America] , mnshurat dar almirrikh , alrriad , ١٩٨٧) .

❖ Alhabib : eabd alruhmn : *muhadarat fi tatawwur tijarat aleiraq*[Lectures in the development of Iraq's trade] ,(Cairo, ١٩٦٧) .

❖ Alhusni , eabd alrrzzaq , *tarikh alwizarat aleiraqiat* [the history of the Iraqi ministries], part ٦ , part ٧ , (Beirut , ١٩٧٤) .

❖ 'ahmad , kamal mazhar : *safahat min tarikh aleiraq almueasir darisat tahliliat*[Pages of the history of modern Iraq analytical studies] , (publication of maktabat albadlisi , baghdad , ١٩٨٧) .

❖ : *tarikh 'iiran alhadith* [the modern history of Iran], (baghdad , ١٩٨٥) , p ١٧٣-١٨٤ .

❖ Ahmad , 'iibrahim khalil : *tarikh aleiraq almueasir*[the history of modern Iraq], (Mosul , ١٩٨٩) .

❖ Ahmad eabd albaqi wakharun[and Others] , *jughrafiat aleiraq walbilad alearabiat*[Iraq's geography and the Arab countries] , Edition ١ (baghdad : ١٩٤٧) .

❖ Alssamrayiy , saeid eabbud : *muqaddimat fi alttarikh alaiqtisadi aleiraqi*[Introduction to the Iraqi economic history] , (Najaf , ١٩٧٣) .

- ❖ : aigtasad aleiraqi alhadith darasat tahliliat fi haykal alaiqtasad aleiraqi wafaq tatawwarah[Modern analytical study of Iraq's economy in the structure of the Iraqi economy and the prospects for its development] , (baghdad , ١٩٨٢) p ٢٨٩.
- ❖ Alssakuni , natiq : madaa alattaqaddum alaiqtisadi fi aleiraq[the extent of economic progress in Iraq], (baghdad , ١٩٦٠) .
- ❖ Aleabbadi , 'ahmad ewydy : muqaddimatan lidirasat aleashayir al'urdunniat ١٩٢١-١٩٨٤[Introduction to the study of the tribes of Jordan ١٩٢١-١٩٨٤] , (Amman , ١٩٨٤)
- ❖ Bilal, eabd alhamid : aljughrafiat alaiqtisadiat washuwn aleiraq alttijariat walaiqtisadia [geo-economic affairs and trade and economic Iraq](baghdad, ١٩٤٥).
- ❖ Binruz , adyth wayiy ayf : aleiraq fi ealaqatih alkharijiat watatawwaratih alddakhiliat ١٩١٥-١٩٧٥[raq's foreign relations and internal developments ١٩١٥-١٩٧٥], trans : eabd almajid hasib alqysy ,(publication of alddar alarabiat lilmawsueat , Beirut , ١٩٨٩).
- ❖ Jamil , muzaffar husayn : siyasat aleiraq alttijariat [Iraq's Trade Policy], (Cairo , ١٩٤٩) .
- ❖ Haqi eabd alkarim : tarikh alharb alealamiat althanyt ١٩٣٩-١٩٤٥m[The history of World War II -١٩٤٥] , part ٢ ,(baghdad , ١٩٥٧) .
- ❖ Hasan , muhammad salman : alttatawwur alaiqtisadi fi aleiraq[Economic development in Iraq] ,(minshawart almuktabat aleasriat , Beirut, ١٩٦٥).
- ❖ Sulayman , hakamat sami : naft aleiraq dirasatan aigtisadiatan siasiatan[Iraq's oil political-economic study] , (Ministry of Culture publications And the media, Baghdad, ١٩٧٩).
- ❖ Sharayihat , wadie : takhtit alttijarat alkharijiat[Foreign Trade Planning, (Jordan: ١٩٧٥).]
- ❖ Sadiq husayn alzzidi : siyasat alwilayat almuttahidat al'amrikiat tujah aleiraq[US policy toward Iraq] , (baghdad, ٢٠٠٩).
- ❖ fustr , hinri : nashat aleiraq alhadith[The emergence of modern Iraq] trans : salim th altkryty , part ٢ , (publication of alfajr , baghdad ١٩٨٩) .
- ❖ kathilin ,lankly : tasnie aleiraq [manufacture of Iraq], trans muhammad hamid alttayiy wakhitab sukkar aleani , (baghdad , ١٩٦٣) .
- ❖ kirk, jurj : alshrq al'awsat fi 'aeqab alharb alealamiat alththaniat[Middle East in the aftermath of World War II] , trans : salim th altkryty and burhan eabd altkryty , (baghdad , ١٩٩٠) .
- ❖ lunkrik , stifin hamsali , aleiraq alhadith min ١٩٠٠- ١٩٥٠ [modern Iraq from ١٩٠٠- ١٩٥٠], translation: salim th altkryty , part ٢ , (baghdad , ١٩٨٨) .
- ❖ nukhbat min albahithin aleiraqiyn : hadarat aleiraq [elite of Iraqi researchers: the civilization of Iraq],j١٢ ,(bighdad , ١٩٨٥).

Second : Theses

- ❖ alkhfajy , mishtaq talab husayn : aleiraq fi sanawat al'azmat alaiqtisadiat alealamiat ١٩٢٩-١٩٣٣ [Iraq in the years of the global economic crisis ١٩٢٩-١٩٣٣], Unpublished Master Thesis (Faculty of Arts, University of Kufa, ٢٠٠١).
- ❖ alddawri , 'amjad khadir muhammad : alttatawwur alssinaei fi aleiraq ١٩٥٨-١٩٧٩dasat tarikhiat[industrial development in Iraq ١٩٥٨-١٩٧٩ historical study], unpublished Master Thesis, Faculty of Education, University of Tikrit ٠.٢٠٠٤.
- ❖ ridwan , alssiasat alssahyuniat tujah albahr al'ahmar wamudiq bab almandab[Zionist policy toward the Red Sea and the Strait of Bab el Mandeb] , unpublished Master Thesis, Faculty of Arts, University of Baghdad ٠.٢٠٠٣.
- ❖ alssufi , eali hamzat eabbas euthman : alealaqat alttijariat bayn aleiraq waturkia (١٩٢٦-١٩٥٨)[Othman trade relations between Turkey and Iraq (١٩٢٦-١٩٥٨)] , unpublished Master Thesis, Faculty of Arts, University of Mosul in ٢٠٠٤.

Third: Periodicals:

First: Journals

- ❖ 'ahmad , kamal mazhar : aleiraq fi sanawat al'azmat alaiqtisadiat alealamiat ١٩٢٩-١٩٣٣[Iraq in the years ١٩٢٩-١٩٣٣ global economic crisis], journal of afaq earabiat issue (٧) , baghdad , ١٩٨٣.
- ❖ Majallat aljameiat aljughrafiat aleiraqiat : qadiat alddarayib alddakhiliat walquyud alkamrakiat al'ajnabiat , almujaallid alkhamis baghdad , haziran ١٩٦٩ .[Iraqi Geographical Society Journal: the issue of internal taxes and foreign customs restrictions, the fifth volume of Baghdad, in June ١٩٦٩.]
- ❖ Majallat alshrq al'adnaa : ealaqat aleiraq mae alddual almujaawirat [Iraq's relations with neighboring countries issue ٣٢, the first year, Cairo ١٩٢٨].
- ❖ Majallat ghurfat tijarat baghdad [Baghdad Chamber of Commerce,], part ١, part ٢ , kanun alththani , shubat ١٩٤٦.
- ❖ Majallat ghurfat tijarat baghdad : tasdir alttamuwur aleiraqiat 'iilaa turkia[export of Iraqi dates to Turkey], issue (١) , the second year, Baghdad in January ١٩٣٩
- ❖ **Second: newspapers:**
- ❖ alzziman newspapers , Issue (٥٢٤٣) , ١٩ January ١٩٥٥.
- ❖ sawt al'ahrar newspapers , Issue (٣٧) , June ١١, ١٩٤٦.
- ❖ aleiraq newspapers , Issue (٢٩١٥), November ١٩٢٩.
- ❖ alwaqayie aleiraqiat Newspapers[Iraqi Official Gazette], Issue (٢٣٥٠) , ٤ adhar ١٩٤٦